التقرير السنوي لعام 2023

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات 1
المقدمة:..... 3
الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:..... 4
الهيئات الحكومية واللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2023: 8
لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:..... 8
تقييم أداء الأونروا خلال عام 2023:..... 10
أولاً: قطاع التعليم: 10
قراءة في نتائج الامتحانات الرسمية للعام 2022 – 2023: 12
برنامج المنح الدراسية:..... 14
مركز سبلين للتدريب المهني والفني:..... 15
القطاع الصحي: 17
خدمات الرعاية الصحية الأولية: 17
التحديات التي تواجه المرضى الزائرين لعيادات الأونروا:..... 18
الأونروا والشؤون الاجتماعية:..... 21
قطاع التوظيف:..... 24
الأونروا والبنية التحتية في المخيمات الفلسطينية:..... 25
مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد:..... 27
اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان: 28
الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عام 2023:..... 30
الأزمة الاقتصادية واللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2023: 38
التزامات الجهات الفلسطينية السياسية والمجتمع المدني تجاه اللاجئين:..... 40
واقع المرأة الفلسطينية خلال عام 2023:..... 41
حقوق اللاجئات الفلسطينيات المنشودة في لبنان: 41
الحقّ في ضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية:..... 41
الحقّ في ضمان حقوقهن القانونية:..... 42
الحقّ في السكن:..... 42
الحقّ في الحصول على العناية الصحية: 42
واقع الطفل الفلسطيني في العام 2023 43
واقع الأطفال وحرب غزة:..... 44

أبرز التطورات في القضية الفلسطينية عام 2023: 45
أولاً: على صعيد الهيئات والمنظمات الدولية:..... 45
ثانياً: على الصعيد الإقليمي:..... 47
قمة عربية إسلامية مشتركة: 47
الاتحاد الأوروبي..... 48
ثالثاً: على الصعيد الميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة..... 48
التوصيات: 51
أولاً بما يخص المجتمع الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية:..... 51
ثانياً: بما يخص الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية والأهلية: 52
ثالثاً: بما يخص وكالة الأونروا: 53

المقدمة:

تحديات عديدة وأزمات ثقيلة عاشها اللاجئون الفلسطينيون خلال عام 20232 في لبنان. ومع أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين طويلة ومعقدة إلا أنها ازدادت صعوبة مع بداية الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعيشها لبنان منذ أكثر من 3 4 سنوات، والتي حولت حياة الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى مأساة حقيقية. هذه الأزمة زادت من اعتماد اللاجئين على وكالة الأونروا، وكذلك المنظمات الدولية والمحلية. انعكست هذه الأزمة من خلال معدلات الفقر المرعبة كذلك محاولات الهروب من هذه الواقع عبر قوارب الموت التي أودت بحياة العشرات من الفلسطينيين.

وككل عام، تطلق المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) تقريرها السنوي لتسليط الضوء على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بموضوعية، ومهنية تامة، تطرح فيه الأرقام والوقائع الموثّقة، وتضعها أمام صانع القرار المحلي أو الدولي. وهذا التقرير هو خلاصة للجهود البحثية والمتابعات الميدانية لفريق مؤسسة (شاهد) خلال عام كامل.

ترغب المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في أن يسهم هذا التقرير بإعطاء صورة واقعية عن ظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن تشكل المعطيات والتوصيات الواردة فيه دافعاً ودليلاً لكل الجهات المعنية.

وسوف تقوم المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بمناقشة خلاصات وتوصيات هذا التقرير مع كل الجهات المحلية والدولية المعنية.

الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

في ظلّ الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرزح لبنان تحت ثقلها أصدر مجلس النواب اللبناني عام 2022 ما جملته 47 قانوناً توزعت بين قوانين جديدة وتعديلاتٍ على نصوص سابقة. كان أكثرها ثقلاً القانون رقم 10 الصادر في 2022/11/15، هو قانون الموازنة العامة لعام 2022.[1]

يتواوعلى الرغم من وجود في لبنان نحو 210,000 لاجئاً فلسطينياً في لبنان[2]، يعيشون التحديات نفسها التي يواجهها اللبنانيون، منها غياب تشكيل حكومة والاقتصار على حكومة تسيير أعمال، مما جمّد الكثير من الأعمال في البلاد، بل ومضافاً إليها ظروف اللجوء والإقامة في مخيمات تفتقر للخدمات الأساسية. في ظل هذه الظروف، لم يحمل إلا أن هذا العام (2023) لم يحمل أي تشريعاتٍ تصبّ في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين، أو تسهم في تحسين أوضاعهم القانونية ليمرّ عام آخر تدير فيه الدولة اللبنانية ظهرها للاجئين الفلسطينيين.

ولم يصدر أي نص قانوني خلال عام 2022 على صلة باللاجئين الفلسطينيين سوى قرار مجلس شورى الدولة رقم 93 في 2022/2/3، والقاضي بوقف تنفيذ القرار رقم 1/96 المتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط الصادر عام 2021.

وكان وزير العمل اللبناني قد أصدر القرار رقم 1/96 في 2021/11/25 ليحدد بموجبه المهن الواجب حصر مزاولتها باللبنانيين فقط[3]، تماشياً مع ما نصت عليه المادة 9 من المرسوم الخاص بتنظيم عمل الأجانب في لبنان، بأن على وزير العمل أن يصدر خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر من كلّ عام تحديداً للمهن والأعمال التي ترى الوزارة ضرورة حصرها باللبنانيين فقط[4].

---

[1] تمّ إقراره من قبل مجلس النواب اللبناني بأكثرية 63 نائباً، معارضة 37، وامتناع 6 نواب عن التصديق لتأتي بعد فوات موعدها الدستوري بنحو 9 أشهر، الجريدة الرسمية، عدد 49، موقع رئاسة الوزراء في الجمهورية اللبنانية، 2022/11/15، انظر: http://pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=22301

[2] وفقاً للتقديرات فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبلغ نحو 210,000 لاجئ ولاجئة.

[3] موقع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية، القرار رقم 1/96 المتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط 2021، 2021/11/25، انظر: https://www.labor.gov.lb/Temp/Files/631f133d-0614-4163-ad3e-973299f589d9.pdf

[4] موقع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية، المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر في 1964/9/18، والمعدل بموجب: المرسوم رقم 1582 في 1984/4/25، والمرسوم رقم 14265 في 2005/3/4، انظر: https://www.labor.gov.lb/Temp/Files/f32d8abf-1260-4c3d-831e-d878a2c2c9ba.pdf

تضمّن القرار في المادة 2 منه استثناءً للفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، بالعمل في المهن المخصصة للبنانيين، والتي لحظها القرار في مادته الأولى. وذلك في خطوة سابقة من نوعها، آملاً توسيع نسبة العمالة الفلسطينية وذلك باستثناء المهن المنظمة بقانون[5].

وعلى الرغم من أن هذا القرار يقع ضمن اختصاصات الوزير، إلا أنه لم يسلم من الانتقاد والجدل مع ما وصفه البعض بأنه يعطي اللاجئين الفلسطينيين حقّ العمل على حساب المواطنين اللبنانيين، ليفتح الباب أمام سجالاتٍ لبنانية – لبنانية، ولبنانية – فلسطينية، حول مشروعية هذا القرار وفعاليته.

وفي هذا السياق تقدمت الرابطة المارونية بالطعن بوقف تنفيذه أمام مجلس شورى الدولة في 2021/12/28. وأعلن رئيس الرابطة المارونية، في بيان له، أن مجلس شورى الدولة أصدر قراراً يحمل الرقم 93 تاريخ 2022/2/3 بوقف تنفيذ قرار وزير العمل الصادر في 2021/11/25 ورقمه 1/96، لتجاوزه حد السلطة من خلال الإجازة للفلسطينيين المولودين في لبنان ممارسة المهن التي حصرها القانون باللبنانيين فقط، وذلك بإجماع الهيئة الحاكمة[6].

لاحقاً، أنكرت وزارة العمل تبلغها للقرار، وبأنها فور تبلّغه ستعمد إلى التقدم بطلب للرجوع عنه، مشيرةً إلى أن الوزارة لم تفعل أكثر من وضع القانونين رقم 128 و129 بتاريخ 2010/8/24 موضع التنفيذ، على أن القرار موضع الجدل لا يعدو عن كونه نصّاً تنفيذياً لأحكام القانونين المذكورين[7].

هذا وتبيّن للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بأن الدوائر الإقليمية للتفتيش الإداري لم تتبلّغ حتى تاريخه بتجميد العمل بالقرار الصادر عن وزير العمل بسبب حكم صادر عن مجلس شورى الدولة، وذلك بعد مضي ما يزيد عن 10 أشهر على تناقل وسائل الإعلام لخبر صدور القرار المزعوم عن مجلس شورى الدولة.

ليتبيّن بأن قراراً عن مجلس شورى الدولة قد صدر فعلاً بوقف قرار وزير العمل، إلا أن الوزارة ما تزال تعمل وفقاً لأحكامه على أنه ساري المفعول، وتمّ نشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي فإن العمل ما زال قائماً بموجب القرار وفقاً لمصدر في التفتيش الإداري[8].

---

[5] موقع بي بي سي باللغة العربية، 2021/11/25، انظر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59574370

[6] الوكالة الوطنية للإعلام، 2022/2/10، انظر: https://tinyurl.com/nna-lebgov

[7] موقع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية، 2022/2/13، انظر: https://www.labor.gov.lb/LatestNewsDetails.aspx?newsid=16690

وفي مراجعة دقيقة لنص القرار موضع البحث ومقارنته بالتشريعات ذات الصلة يتبيّن أن القرار لم يحمل إلى الفلسطينيين أيّ جديد. وسواء توقف العمل به أم لا فإن إمكانية عمل الفلسطيني في لبنان ما تزال مقيّدة، نظراً لأن إمكانية العمل للفلسطيني في لبنان والخيارات المتاحة أمامه لم تتسع في المرحلة الممتدة بين صدور القرار وقرار مجلس شورى الدولة بوقف تنفيذه.

وعلى الرغم من القيمة "المعنوية" للقرار كخطوة أولية في سبيل منح الفلسطينيين الحقّ في العمل في لبنان، كانت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) قد أوضحت سابقاً بأن القرار كان يحتاج إلى إرفاقه بخطوات أساسية[9]، ولا سيما:

- أن القرار لم يرافقه إصدار لمرسوم لتأكيده والحؤول دون سقوطه مع انتهاء ولاية الوزير الذي أصدره.
- أن القرار لم يستهدف جميع المهن كتلك المنظمة بقانون ما يستدعي تعديل قوانينها.
- أن القرار لم يرافقه تعديل للقوانين ذات الصلة، ولا سيما قانون العمل اللبناني لعام 1946، المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر عام 196، والقانونين رقم 129 و128 لعام 2010.

وبالتالي فإن هذا القرار المثير للجدل، وحتى قبل وقف تنفيذه، لم يغيّر في أوضاع الفلسطينيين شيئاً يذكر، بل جاء أشبه بموقف سياسي أكثر منه بقرار قانوني ذي صيغة تنفيذية. هنا يطرح التساؤل، إلى متى ستظلّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مادة للتجاذبات السياسية والزخم الإعلامي؟

وعن سائر المسائل القانونية فإنه، وحتى تاريخه، ما تزال التشريعات القانونية اللبنانية قاصرةً عن منح الفلسطينيين حقوقهم الأساسية. ومع عدم إدراج أيّ تعديلات على التشريعات الحالية خلال عام 2022 2023 لصالح حقوق اللاجئين الفلسطينيين فإن الفلسطيني ما يزال محروماً من:

1. الحقّ في العمل بما يتجاوز الـ 70 مهنة، وغالبية الحقوق العمّالية، بموجب المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر عام 1964 قانون العمل اللبناني لعام 1946، وقانون الضمان الاجتماعي.

---

[8] على ضوء المعلومات المتضاربة حول قرار وزير العمل، تواصلت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) مع مسؤول احدى المحافظات في التفتيش الإداري، والذي أكد صدور قرار مجلس شورى الدولة بوقف التنفيذ، إلا أن وزارة العمل ما تزال تعمل وفقاً لأحكامه.

[9] المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2021/12/9، انظر: https://tinyurl.com/9dec2021

2. الحقّ في التملك العقاري بموجب القانون رقم 296 الصادر في 2001/4/3.
3. الحقّ في الشخصية القانونية لـ 5,000 لاجئ فلسطيني من فاقدي الأوراق الثبوتية.
4. الحقّ في السكن اللائق، في ظلّ عدم توسيع المخيمات، وإعادة إعمار المهدّم منها، والتضييق على إدخال مواد البناء، إذ ما يزال يتطلب نقلها إلى المخيمات تصريحاً من السلطات اللبنانية، والتي تشدد في إصدارها، وغالباً ما تمنعها.

الهيئات الحكومية واللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2023:

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني هي هيئة حكومية استشارية تأسست في عام 2005. تهدف هذه اللجنة إلى معالجة القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والمؤسسات الدولية ووكالةمنظمة الأمم المتحدة لإغاثة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). و

تشمل المهام الرئيسية للّجنة ما يلي:

- معالجة المسائل الحياتية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والأمنية، داخل المخيمات، وللفلسطينيين المقيمين في لبنان.
- إطلاق الحوار حول معالجة قضية السلاح داخل المخيمات لجهة تنظيمه وضبطه.
- درس إمكانية إقامة علاقات تمثيلية بين لبنان وفلسطين.
- معالجة مشاكل الأوراق الثبوتية للاجئين الفلسطينيين ومكننتها، ولا سيما بطاقات الهوية الممغنطة.

عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات منذ تأسيسها، ونجحت في تحقيق بعض الإنجازات، منها:

- ترأست لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني اللجنة الاستشارية للأونروا مُمثلة الحكومة اللبنانية منذ 2021/7/1 حتى 6/30/ حزيران 2023
- عقدت اللجنة 12 اجتماعاً خلال عام 2023، ناقشت خلالها مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك حقوق اللاجئين الفلسطينيين السياسية، وأوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية، ومشاكل الكهرباء، ووضع آليات للجباية من المخيمات، والتعاون بين الجانبين اللبناني والفلسطيني.
- أصدرت اللجنة بياناًا مشتركًاا في أيلول/ سبتمبر 2023، أكد على أهمية الحوار بين الجانبين اللبناني والفلسطيني، وضرورة العمل المشترك لحلّ القضايا التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[10].

[10] موقع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني؛ بيان لرئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني الدكتور باسل الحسن عن أحداث عين الحلوة،– لقراءة للاطلاع على البيان كاملاً انظر موقع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، 2023/9/15: https://2u.pw/b6qBtFi

- اتفقت اللجنة على إنشاء مجموعة عمل مشتركة لدراسة سُبل تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والحقوق السياسية، لكن هذا التوجه ما زال حبيس الأدراج حبراً على ورق حتى يومنا هذا.
- شاركت اللجنة في الاجتماعات العديدة التي عُقدت مع بين الفصائل الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني وفاعليات مدينة صيدا في الجنوب، لعلاج الاشتباكات التي اندلعت في مخيم عين الحلوة.

على الرغم من هذه الإنجازات، إلا أن اللجنة لم تقم بالدور الكافي، ولم يكن إنجازها على النحو المطلوب والمتوقع، فقد كان من المفترض أن تبدأ لجنة الحوار بتنفيذ مشروع إصدار البطاقات الممغنطة للّاجئين الفلسطينيين بدلاً عن البطاقات الورقية المكتوبة بخط اليد، والتي يسهل تزويرها. وبالتالي يوجد قضايا ملحة المطلوب من لجنة الحوار السعي لمعالجتها وتتمثل بالتالي:

- السعي لدى الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي لإقرار الحقوق المدنية، والاجتماعية، والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- ضرورة استكمال العمل بمكننة الأوراق الثبوتية للاجئين، وحلّ مشكلة فاقدي الأوراق الثبوتية لنحو 750,4, من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- ضرورة إيجاد حلّ مع الجهات الحكومية لتسهيل إدخال مواد البناء للمخيمات الفلسطينية.
- إيجاد آلية لتطبيق وثيقة "**الرؤية لبنانية الموحدة لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**"، والتي صدرت برعاية لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في الحقبة الماضية.
- استكمال متابعة ملف إعمار مخيم نهر البارد، والعمل على إزالة جميع المعوقات البيروقراطية، التي تحول دون استكمال الأجزاء المتبقية من المخيم، بسبب تأخير الموافقات والتصاريح بهذا الشأن.

ومن أجل تحقيق أهدافها، على لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني اتخاذ ما يلي من الإجراءات:

- تعزيز التعاون بين الجانبين اللبناني والفلسطيني، وإزالة العقبات التي تواجه عملية الحوار.
- السعي للحصول على المزيد من التمويل الدولي للجنة الحوار.
- اتخاذ إجراءات لمواجهة التدخلات السياسية التي تؤثر على عمل اللجنة.

- وضع اللجنة استراتيجية واضحة لحلّ القضايا التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن تركز على تحقيق نتائج ملموسة.
- يجب أن تحصل اللجنة على الدعم الدولي الكافي، بما في ذلك الدعم المالي واللوجستي.

ومن ناحية ثانية لم يجرِ أي تطور، أو تعديل إيجابي، في علاقة الدولة اللبنانية ومؤسساتها المختلفة مع اللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2023، وبقيت القوانين الناظمة، والمراسيم، والقرارات على ما هي عليه. إن الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعيشها لبنان، فضلاً عن الأوضاع الأمنية وتطورها بشكل دراماتيكي، لم يتح أية فرصة لمعالجة الوضع الإنساني، والقانوني المزمن للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

تقييم أداء الأونروا خلال عام 2023:

أولاً: قطاع التعليم:

لا شك أن تكرار المشاكل السنوية لدى إدارة التربية والتعليم في وكالة الأونروا مطلع كل عام دراسي، من حيث عدم الاستعداد المسبق لتوفير جميع احتياجات ومتطلبات برنامج التربية والتعليم ومتطلباته، من مدرسين، وكتب وقرطاسية، ومقاعد، وغيرها، خلال العطلة الصيفية للمدارس، وما كان يسببه ذلك من مشاكل وانتقادات، حيث يضيع بداية كل عام على الأقل شهر ونصف كي تنتظم العملية الدراسية، وتوضع البرامج التعليمية موضع التنفيذ.

لكن المفارقة الجديدة هذا العام أن إدارة التربية والتعليم بالأونروا، ومن أجل تلافي المشاكل السابقة، قررت تأجيل انطلاق العام الدراسي الحالي 2024/2023 حتى 2023/10/2 تشرين أول لاستقبال الطلاب، على أن يبدأ الدوام الإداري للمدراء والمعلمين يوم في 13 /2023/9، أيلول/ سبتمبر على أن تستفيد إدارة التعليم من مدة التأجيل في:

1. 1. تأمين جميع المعلمين والكتبة والمُرشدين.
2. 2. إجراء المناقلات للمعلمين حسب احتياجات كل مدرسة.
3. 3. توفير القرطاسيّة، والكتب، والمقاعد، وغيرها من المُستلزَمات الأساسيّة للعملية التربوية.

وبالفعل لقد لوحظ انخفاض عدد المشاكل التي كانت تتكرر في المدارس سابقاً كل عام، ولم تبرز سوى بعض المشاكل الطارئة، ولا سيما في مدارس مخيم عين الحلوة، والتي تحتوي نحو 4,500 طالباً، لذلك قررت إدارة الأونروا تأخير افتتاح هذه المدارس للأسباب التالية:

أ.1. الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمدارس، بها خلال الأحداث الأمنية الأخيرة التي عصفت بمخيم عين الحلوة خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2023.

ب.2. مماطلة المسلحين في إخلائها، وإزالة الدشم العسكرية منها.

ج.3. الحاجة الضرورية لإجراء مسح هندسي وتقني، للتأكد من سلامة استخدامها، وعدم وجود ألغام.

والجدير ذكره أنه كان بالإمكان الاستفادة من بعض المدارس التي تضررت بشكل محدود، وإمكانية استخدامها، للتخفيف من الأزمة الطارئة وأعبائها على التلاميذ وأولياء أمورهم، ومن الاكتظاظ داخل المدارس المتبقية والمتواجدة بجوار مخيم عين الحلوة أو في مدينة صيدا. ولا شك أنه كان لقرار الأونروا اعتماد نظام الفترتين الصباحية والمسائية تأثير سلبي على التحصيل العلمي للطلاب، بسبب تقليص الوعاء الزمني للحصص الدراسية، وعودة الطلاب متأخرين إلى منازلهم خلال فترة التوقيت الشتوي.

أما بخصوص قرار الأونروا إلغاء سياسة الترفيع الآلي في جميع المراحل الدراسية، واعتماد نظام الاختبارات والامتحانات الفصلية العامة، التي يضعها قسم التوجيه والتطوير التربوي، لجميع الطلاب، في جميع المناطق، وفي مختلف المراحل الدراسية، فإنها تُعدّتبر خطوة في الاتجاه الصحيح لتحسين مستوى التحصيل العلمي للطلاب، وتحفيزهم على بذل المزيد من الجهد، خشية رسوبهم، وإعادة العام الدراسي.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، التي اتخذت في برنامج التربية والتعليم هذا العام، إلا أنه ملا تزال هناك الكثير من المشاكل، التي تحتاج إلى معالجة وحلول تتمثل بالتالي:

1. عدم إيجاد حلّ لنظام الفترتين في مدارس مخيم البداوي، من خلال بناء مدرسة جديدة، كما كان مقرراً، أو إعادة الاستعانة بمدارس التركيب السابقة بعد تأهيلها.
2. عدم توفير معلم بديل في حال مرض أو غياب المعلم لمدة لا تقل عن أسبوعين.
3. حاجة معظم المدارس إلى ماكينات تصوير، بسبب تقادم الماكينات المتواجدة.

4. عدم توفير قرطاسية كافية للطلاب، في ظلّ الارتفاع الكبير في أسعارها، وعدم قدرة شريحة كبيرة من الطلاب على توفيرها.
5. عدم توفير بدل نقليات للطلاب الذين يسكنون خارج المخيمات، ويضطرون لاستخدام المواصلات للوصول إلى مدارسهم، في ظلّ الارتفاع الكبير في تكاليف النقليات وأسعار المحروقات.
6. الاستمرار بإلزام أولياء أمور الطلاب بدفع رسوم تسجيل مطلع العام الدراسي، وما لهذا الأمر من أعباء على العائلات التي لديها أكثر من طفلين.
7. ملا تزال الكثير من المدارس تعاني من الاكتظاظ في الغرف الصفية حتى سقف 45 طالباً في الغرفة الصفية الواحدة[11].
8. إصرار إدارة الأونروا على التعاقد مع الجامعة اليسوعية لتدريب مدرسي المرحلة الابتدائية، ويتمّ ذلك خلال الدوام الدراسي، مما يُضيّع الكثير من الحصص الدراسية على التلاميذ.
9. شكوى المدرسين من عدم كفاءة المدربين ككما ما حصل في العام 2011 مع مدربي جامعة المشرف.
10. النقص الواضح في عدد الموجهين في المدارس، وتشتيت المتوفر منهم جغرافياً ما بين بيروت والبقاع وطرابلس والجنوب، وضياع معظم أوقاتهم في الطرقات.
11. تعليق إعطاء الطلاب الحصص المخصصة بالصحة المدرسية، بالرغم من حاجتهم الضرورية لها، للإلمام بإجراءات الوقاية الصحية، في ظلّ كثرة وتنوع الفيروسات والجراثيم في هذه الأيام، وتنوعها.

قراءة في نتائج الامتحانات الرسمية للعام 2022 /– 2023:

أُصدرت نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة الثانوية للعام الدراسي 2022\2023 في بداية شهر آب/ أغسطس 82023، بكافة فروعها، ؛ الاقتصاد والاجتماع، والآداب والإنسانيات، وفرعي العلوم

[11] الاحتجاجات على مبدأ دمج المدارس في عين الحلوة وصيداموقع النشرة، 2023/11/9، انظر: https://bit.ly/43DQkR7للاطلاع

العامة، وعلوم الحياة، وقد كان معدل النتائج مرتفع لثانويات الأونروا في لبنان بفرعي علوم الحياة، والاقتصاد والاجتماع، حيث وصلت في بعض المدارس إلى 100%.

يبلغ عدد الطلاب الذين تقدموا للامتحانات الرسمية في مرحلة البكالوريا 2,054 طالب وطالبة، موزعين على الاختصاصات التالية: علوم حياة 637، الاقتصاد والاجتماع 1,402، العلوم العامة 15. في حين بلغ عدد طلاب المرحلة المتوسطة (البريفيه) نحوالي 3,400 طالب وطالبة. كما كذلك حقق الطلبة الفلسطينيون معدلات عالية في جميع الاختصاصات، ونسباً مرتفعة من التقديرات (ممتاز، و- جيد جداً،- وجيد) على مستوى لبنان، حيث بلغت نسبة المعدلات المرتفعة من إجمالي الطلاب نحوالي 32%. ويتوزع الطلاب الفلسطينيون على 9 مدارس ثانوية تابعة لوكالة الأونروا في لبنان.

تعود أسباب ارتفاع نسب النجاح في ثانويات الأونروا بشكل عام للعوامل التالية:

- سهولة الامتحانات، حيث تمّ اختيار أسئلة ونماذج تُعدّتبر سهلة وواضحة .
- تقليص المناهج، وحذف العديد من الدروس، وجهود الكادر التعليمي، في ظلّ ظروف صعبة للغاية.
- الإصرار والعزيمة لدى الطلاب الفلسطينيين للتفوق، ومتابعة تحصيلهم العلمي.
- الاستقرار الأمني النسبي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية خلال العام الدراسي 2022/-2023.
- الخدمات التي قدمتها الأطر الطلابية العاملة في الوسط الفلسطيني.

إلا أن الخريجين الثانويين من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يواجهون عدة عقبات قد تحول دون إكمال دراستهم الجامعية أو المهنية؛ ومن أبرز هذه العقبات:

- الحالة الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون.
- عدم توفر مقاعد كافية في بعض كليات الجامعة اللبنانية.
- ارتفاع أقساط الجامعات الخاصة، في ظلّ عدم توفر منح كافية للطلاب المتفوقين.
- تراجع نسبة الحسومات، التي كانت تقدمها بعض الروابط الطلابية.
- قانون العمل اللبناني، الذي يمنع اللاجئ الفلسطيني من مزاولة عدد كبير من المهن.
- الآفاق المغلقة أمام اللاجئ الفلسطيني في لبنان، والتي تدفع العديد من الخرّيجين إلى الهجرة، لإكمال الدراسة في الخارج، والحصول على جنسية بلد آخر.

بعد النتائج المميزة التي حصل عليها الطلاب الفلسطينيون في مدارس الأونروا في امتحانات الشهادة الثانوية برز بعض التخوف من عدم المحافظة على هذه النتائج، لا سيما بعد إصدار وزارة

التربية اللبنانية قراراً يقضي بإلغاء الامتحانات الرسمية للعام الدراسي 2023/2022 الجاري، واعتماد ترفيع طلبة الصف التاسع "البريفيه"، عبر منحهم إفادات ترفيع إلى المرحلة الثانوية. وكان من الملاحظ التدني في نتائج كول نيسان لصفوف البريفيه، بسبب بعض السياسات التي اتبعتها الأونروا في مدارسها مثل سياسة الترفيع الآلي، إضافةً الى العثرات التي بدأ بها العام الدراسي الفائت، والذي أشارت إليه المؤسسة في تقرير سابق.

برنامج المنح الدراسية:

لم يشهد عام 2023 أي تطور نوعي في تقديم المنح الجامعية للطلاب الفلسطينيين في لبنان، وبقيت الفجوة واسعة بين عدد الطلاب من جهة، والمنح المقدمة من جهات مختلفة من جهة أخرى. بعد أن توقف برنامج المنح الدراسية الممول والمدعوم من الإتحاد الأوروبي للطلاب الفلسطينيين في لبنان في العام 2017، والذي كان يغطي سنوياً بين 50 إلى 70 طالباً سنوياً في تخصصات عديدة، ضاقت فرص الحصول على منح جامعية لعموم الطلاب من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولم يعد أمامهم، سوى بعض الفرص المحدودة والتي تشترط معظمها معدلات عالية في الشهادات الثانوية الرسمية، وهذا معناه أن الشريحة الأكبر أصبحت خارج الفئات المستهدفة. والمنح المتوفرة تقدمها الجهات التالية:

1. المنح المقدمة من برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAIDAmerican Aid)[12]:

1.

وهذا البرنامج لا يغطي سوى 4 أو 5 منح سنوية، وفي الجامعتين الأمريكية والأمريكية اللبنانية فقط، وبشروط معقدة، أبرزها أن يكون معدل الطالب في الشهادة الثانوية الرسمية فوق 90%.

2.3. المنح المقدمة من جمعية توحيد شبيبة لبنان (Ulyp)[13]، وهذا البرنامج يشترط:

- حصول الطالب على ما نسبته 85% في الامتحانات الرسمية اللبنانية.
- الدراسة في لبنان مقتصرة على الجامعتين الأمريكية والأمريكية اللبنانية في لبنان.
- أن يكون الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطالب أحد أسس اختياره.

[12] للمزيد انظر الموقع الرسمي لبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةلبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: https://www.usaid.gov؛ أو صفحة الوكالة في السفارة الأمريكية في لبنان: https://lb.usembassy.gov/ar/usaid-ar

[13] Unite Lebanon Youth Project (ULYP) website: https://www.ulyp.orgانظر الموقع الرسمي للجمعية

- هناك الكثير من المنح متوافرة خارج لبنان، مثل تركيا، وقبرص التركية، وقطر، وغيرها، مع تسهيلات بالسفر والإقامة لمن يرغب الدراسة في الخارج، وتنطبق عليه الشروط آنفة الذكر.
-

3. المنح المقدمة من مؤسسة محمود عباسصندوق الرئيس أبو مازن[14]:

5. (وهو صندوق مدعوم من رجال أعمال فلسطينيين).:

- يعمل هذا الصندوق على التغطية الجزئية لتكاليف الدراسة الجامعية في الكثير من الجامعات في لبنان.
- التغطية المالية تزيد أو تنقص وفقاً لمعدل الطالب الجامعي GPA خلال الدراسة.
- يفقد الطالب هذه المساعدة في حال عدم نجاحه drop down.
-

7.4. المنح المقدمة من صندوق الطلالب الفلسطينيين[15]:

- تقديم القروض الجامعية الميسرة للطلاب الجامعيين.
- التوقيع على تعهد خطي عند محامي الصندوق بسداد مبلغ القرض بعد التخرج، وبدء العمل.
- ضرورة المحافظة على المعدل العام للطالب من 75% وما فوق (GPA).

مركز سبلين للتدريب المهني والفني:

يُعدّتبر مركز سبلين للتدريب المهني والتقني من الصروح التعليمية التي يحتاجها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، خصوصاً أن به نحوالي 18 تخصصاً مهنياً وتقنياً، تفتح آفاق وفرص عمل للطلاب الفلسطينيين، والذين لا تستطيع عائلاتهم إلحاقهم بالجامعات، ودفع الأقساط الجامعية المرتفعة، وبالدولار الأمريكي، ولا سيما العائلات التي لديها العديد من الأولاد. لذا يُعدّتبر مركز سبلين ملاذاً مهاماً لهذه الشريحة الكبيرة من الطلاب، والذين يصل عددهم سنوياً إلى 850 طالباً في فرع الجنوب، ونحوالي 250 طالباً في فرع الشمال في مخيم نهر البارد.

وعلى الرغم من أهمية المركز، والذي حصل في شهر حزيران/ يونيو العام 2014 على اعتراف رسمي[16]، من السلطات اللبنانية بصفته "مركز سبلين للتدريب المهني".." وصدر هذا الاعتراف

---

[14] للمزيد انظر الموقع الرسمي لمؤسسة محمود عباس: صندوق الرئيس أبو مازنhttps://www.maf.ps

[15] للمزيد انظر الموقع الرسمي لصندوق الطالب الفلسطينيلصندوق الطلالب الفلسطينيين: https://www.psfund.org/index/2

[16] انظر الموقع أخبار الأمم المتحدة، 2014/6/12: https://news.un.org/ar/story/2014/06/204342 الرسمي لوكالة الأونروا

بمرسوم رسمي وقعه رئيس الجمهورية الأسابق ميشال سليمان، وأدرج في الجريدة الرسمية في 29التاسع والعشرين من الشهر نفسه/2014/6..

ومن المفترض أن هذا الإجراء سيمكن الطلاب في مركز سبلين للتدريب من التقدم للامتحانات المهنية الرسمية، والحصول على شهادات رسمية، تعترف بها المؤسسات اللبنانية للتعليم العالي. منها (التكميلية المهنية BP، والبكالوريا الفنية BT، والامتياز الفني TS. كما ويتيح هذا الإجراء الفرصة للمئات من طلاب المركز استكمال ومتابعة دراستهم ومتابعتها في العديد من الجامعات اللبنانية.

لكن إدارة الأونروا ملا زالت تتعامل مع هذه الفرصة بكثير من التراخي، باعتبار أن الكثير من التخصصات لم يتمّ تحويلها حتى الآن لتتواءم مع مناهج الدولة اللبنانية المضيفة، باعتبار أن تغيير المناهج تحتاج إلى أموال كبيرة، وهي غير متوافرة، وهذا التأخر سيضيع على الكثير من الطلاب إمكانية إجراء امتحانات رسمية مهنية أو تقنية، والتحاق البعض منهم بالجامعات لاحقاً.

كماذلك واجه الطلاب خلال العام 2023 مشكلة إغلاق المنامة الداخلية من قبل إدارة المركز، وصرف الموظفين العاملين في المنامات، والمطعم، وقسم الغسيل، وعملت على توفير وسائل نقل للطلاب بدلاً من ذلك، وهذا الإجراء زاد من معاناة الطلاب الذين يسكنون في مناطق بعيدة كالبقاع والشمال، إذ تستغرق الطريق نحوالي 4 ساعات ذهاباً ومثلها إياباً.

وبسبب الكثير من المطالبات من المؤسسات الحقوقية، والأهالي، والمرجعيات، عادت الإدارة وافتتحت المنامة الداخلية للعام الدراسي 2024/2023، لكنها، وفي الوقت نفسه الوقت، لم تستمر بتوفير بدل المواصلات للطلاب الذين لا يرغبون بالإقامة في المنامات الداخلية، مما يحمل أولياء أمورهم أعباء مالية كبيرة بسبب ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات.

وبالرغم من أن المركز لديه مساحات واسعة، وموقع جغرافي مميز، ويضمّ كتلة كبيرة من الطاقات الشبابية الفلسطينية، إلا أنه ملا يزال يشكو من:

1. عدم الاهتمام بالطاقات الشبابية المتوافرة به بشكل مناسب.
2. عدم تطوير المركز وتزويده بالتقنيات الجديدة لتتماشى مع ثورة الذكاء الاصطناعي.
3. على الرغم من أهمية معظم الأقسام في المركز، إلا أنها تقليدية، ولم يتمّ تحديثها منذ عشرات السنين.
4. لم يتمّ فتح أقسام جديدة بتخصصات جديدة تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

وهذا الواقع يحدّ من آفاق التطور والتقدم للشباب الفلسطيني في المركز. بالإضافة إلى أنه لم تعد هناك جهود تبذل لتسويق المركز وتخصصاته في أسواق العمل العربية، ولا سيما الخليجية منها، كي يتمّ تأمين فرص عمل للخريجين كالسابق، فانكفأت الأونروا للبحث والتعامل مع سوق العمل اللبناني المحلي، والذي لا يستوعب سوى أعداد محدودة من الخريجين.

القطاع الصحي:

1. خدمات الرعاية الصحية الأولية:

يعتمد نحوالي 80% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في استشفائهم وتلقي الخدمات الطبية، على وكالة الأونروا، بصفتها الجهة المسؤولة رسمياً عن تقديمها لهم، بينما يستعين نحوالي 20% منهم بمؤسسات ضامنة (كموظفي الأونروا، وبعض موظفي المؤسسات غير الحكومية مثلاً)، بالإضافة إلى ارتياد عدد من الميسورين والمضطرين الى العيادات الخاصة.

وتُعدّتبر عيادات الأونروا في المخيمات والتجمعات الفلسطينية هي الوجهة الأولى للمرضى الفلسطينيين، إذ تقدم لهم الرعاية الصحيّة الأولية[17] من خلال التالي:

- خدمات الصحة الوقائية.
- خدمات تنظيم الأسرة، ورعاية الحمل والمتابعة بعد الولادة.
- رعاية الأطفال الرضّع (مراقبة النمو، والفحوص الطبية، والتطعيمات).
- صحة الفم والأسنان.
- الخدمات التشخيصية أو المخبرية.

[17] للمزيد الاطلاع علىانظر الموقع الرسمي لوكالة الأونرواالأونروا: https://www.unrwa.org/ar

- متابعة الأمراض المزمنة غير السارية.
- صيدلية تقدم الدواء المتواجد للمرضى، سواء لأصحاب الأمراض المزمنة أو أم الأمراض الطارئة.
- منح التحاويل للمستشفيات وللمراكز الطبية التخصصية.

2. التحديات التي تواجه المرضى الزائرين لعيادات الأونروا:

1. إن تسجيل المرضى يتمّ خلال برنامج على الحاسوب الإلكتروني، وكثيراً ما يكون هذا البرنامج معطلاً، أو إنّ شبكة الإنترنت ضعيفة، مما يسبب ازدحاماً على شبابيك التسجيل.
2. إنّ عدد المرضى المراجعين يكون كبيراً مقارنة بعدد الكادر الطبي.
3. عدم وجود قاعات واسعة للانتظار مزودة بمقاعد مناسبة، – في معظم العيادات، – لا سيما لكبار السن والمعوقين.
4. عدم توفّر أطباء من كافة الاختصاصات، مما يجبر المرضى على التوجه إلى عيادات تخصصية، ودفع مبالغ مرتفعة قد تتخطى إمكانياتهم أحياناً.
5. البيروقراطية في منح التحاويل إلى المستشفيات، فكثيراً ما يتمّ إرسال المريض إلى مكتب الأونروا الرئيسي في المنطقة لختمّ التحاويل من رئيس قسم الصحة في المنطقة.
6. عدم توفير الكثير من الخدمات في نفس العيادة أو المركز الطبي، كالصور الشعاعية، وفحص العيون، ومعاينة القلب، وبعض التحاليل المخبرية، حيث يتمّ إرسال المرضى إلى عيادة مركزية خارج المخيمات، وتحمّل نفقات المواصلات لإجراء ذلك.
7. عدم توفر أو تناسب بعض الأدوية التي توفرها الأونروا للمرضى من الأطفال، أو مرضى الضغط، والسكري للمسنين، وغيرهما، مما يجبرهم على شراء هذه الأدوية على نفقتهم الخاصة من الصيدليات في ظلّ الارتفاع الكبير بأسعار الأدوية.
7.

3. تعاقد الأونروا مع المستشفيات الخاصة والحكومية لتقديم خدمات الرعاية الصحية من المستوى الثاني والثالث:

باعتبار أن الأونروا لا تقدم الخدمات الصحية من المستوى الثاني والثالث في مراكزها الصحية فإنها تضطر للتعاقد مع مروحة واسعة من المستشفيات الخاصة والحكومية في مختلف المناطق اللبنانية.

الرعاية الصحية من المستوى الثاني (Secondary cases):

لتقديم هذا النوع من الخدمة والتي تحتاجها الشريحة الأكبر من المرضى الفلسطينيين، والتي يدخل ضمنها العمليات المتوسطة كالزائدة الدودية، والمرارة، ولحميات الأنف، وبعض الكسور البسيطة التي لا تحتاج إلى مستلزمات طبية، فضلاً عن خدمات الاستشفاء الأخرى مثل الإسهال، ونوبات الحصى، وغيرها.

فالمريض يلجأ عادة إلى عيادة الأونروا للاستحصال على تحويل إلى هذه المستشفيات حسب حالته الصحية، أو حسب العملية الجراحية التي سيخضع لها، مصحوباً بتقرير من طبيب أخصائي يؤكد ذلك، ويتمّ منحه تحويل من العيادة غير مدون عليه مبلغ التغطية الخاص بالأونروا، والمفترض أن تصل تغطية الأونروا للعلاج والاستشفاء من المستوى الثاني إلى 90% وإلى 60 % للحالات المرضية من المستوى الثالث، فالمشاكل التي يواجهها المرضى من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بهذه الحالة تتمثل بالتالي:

- عدم معرفته بتفاصيل العقود وحقوقه لدى المستشفيات، إذ يتمّ استغلاله في المستشفيات الخاصة أو من الأطباء.
- عدم تمكن طبيب الأونروا المراقب من مراجعة جميع تفاصيل ملف المريض عند استكمال العلاج.
- الأونروا تدفع النسبة المفترضة عليها من الخدمة المقدمة للمريض، ويترك المريض نفسه يواجه تغطية بقية التكاليف الخاصة به على صندوق المستشفى، دون أن يُعطى أي فاتورة أو كشف مالي عن الخدمة التي تلقاها وتسعيرتها لدى المستشفى.
- كثيراً ما يتمّ إيقاف العلاج للمريض وهو داخل المستشفى في حال حالته تطلبت إجراء خدمات طبية طارئة مثل صورة مغناطيسية، أو تخطيط قلب، أو دماغ، أو غيرها لحين الحصول على موافقة طبيب الأونروا المراقب.

الرعاية الصحية من المستوى الثالث:

تشمل الرعاية الصحية من المستوى الثالث العمليات الجراحية المعقدة كعمليات الدماغ، والقلب، والعمود الفقري، والأورام السرطانية، والحروق من الدرجة الثالثة وغيرها، إذ تتعاقد الأونروا مع العديد من المستشفيات في لبنان، وتختلف نسبة التغطية المالية للمستوى الثالث عنه بالنسبة لحالات الاستشفاء من المستوى الثاني. فتغطي الأونروا ما نسبته **60%** وبالدولار الأمريكي وبسعر صرف **30** ألف ليرة للدولار الواحد مقابل أن يسدد المريض فرق العلاج بنسبة **40%** وبالليرة اللبنانية لكن بسعر صرف السوق السوداء. لذلك شكا الكثير من المرضى من المبالغ الكبيرة التي يضطرون لسدادها، ولا سيما مرضى السرطان، فهذه الشريحة معاناتها مضاعفة للأسباب التالية:

1. أن دخل معظم العائلات الفلسطينية بالليرة اللبنانية وبمرتبات منخفضة.
2. أن تكاليف الأدوية مرتفع جداً بعد أن تمّ رفع الدعم الحكومي عنه، وتفوق قدرة المريض المالية.
3. أن هذا العلاج هو دائم، وليس لمرة واحدة.
4. أن الأونروا لا تغطي من تكاليف الاستشفاء لمرضى السرطان وأدويتهم سوى 50% بالرغم من التكلفة الكبيرة لها.
5. أن علاج outpatient من مرضى السرطان يتكبدون 75% من تكلفة العلاج في طوارئ المستشفيات.
6. أن أدوية السرطان في لبنان قليلة وغير متوفرة بشكل دائم، ويتمّ استغلال المرضى لتوفيرها من السوق السوداء.
7. هناك سقف مالي سنوي لمرضى السرطان من قبل الأونروا، وفي حال تجاوز المريض السقف المالي تتراجع نسبة التغطية المالية لعلاجه.

أما بالنسبة لحالات الاستشفاء الأخرى من المستوى الثالث ففي معظم الأحيان تتمثل المشاكل بالتالي:

أ.1. أن فرق التغطية المالية التي يتحملها المريض قد تكون كبيرة، وقد تصل إلى عشرات الملايين، تتجاوز قدرات المريض المالية.

ب.2. هناك أدوية قد يتمّ وصفها من الطبيب المعالج، وهذه الأدوية غير معتمدة من الأونروا ووزارة الصحة اللبنانية، والأونروا لا تغطي سوى نسبة محدودة جداً منها.

ج.3. أن هناك تحاليل مخبرية لا تغطيها الأونروا.

د.4. هناك صور رنين مغناطيسي للعظام لا تدخل ضمن تغطية الأونروا.

هـ.5. أن نسبة تغطية المستلزمات الطبية لها سقف محدود حتى 50% وعلى المريض تحمل الفروقات الطبية.

و.6. أن عمليات القلب المفتوح تصل أحياناً إلى 9,000$ أو ما يزيد، والأونروا لا تغطي منها سوى 50%، وبسقف 4,500$، والمريض يحتاج إلى وقت كبير ليتعافى ويعود إلى عمله.

ز.7. أن بعض العمليات المعقدة لا يمكن إجراؤها في المستشفيات المتعاقدة معها الأونروا، لذلك يواجه المريض إشكالية إحضار نفي من ثلاث مستشفيات مصنفة على أنها مستشفيات جامعية، وبأن هذه العملية لا يمكن أن تُجرى فيها كي تساهم الأونروا بجزء من تكلفتها.

ح.8. أن بعض العمليات تصنف على أنها عمليات باردة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان يتمّ تغطيتها فقط حسب تكلفتها في سوريا، بالرغم من الفرق الكبير في الأسعار في لبنان.

ط.9. أن مرضى السرطان قد يضطرون لإجراء صورة نووية أكثر من مرة في السنة، والأونروا لا تغطي تكلفة هذه الصورة سوى مرة واحدة سنوياً.

أمام هذا الواقع، وبسبب المشاكل التي تواجه القطاع الصحي في لبنان، والنقص الكبير في الأدوية والأطباء، فإن المريض من اللاجئين الفلسطينيين يجد نفسه مستغلاً من المستشفيات، ومن الأطباء المعالجين. **ومن الجدير ذكره أن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) كانت قد أصدرت تقريراً مفصلاً حول عقود الأونروا 2023**[18][19].

3.4. الأونروا والشؤون الاجتماعية:

لما تزال الأونروا تقدم المساعدات المالية لفئة الشؤون الاجتماعية مرة كل ثلاثة أشهر بواقع 33 دولار للفرد الواحد، ويستفيد من هذا البرنامج نحوالي 16 ألف عائلة، يبلغ عدد أفرادهم 61,700 أي ما نسبته نسبتهم 9.11. % من عموم اللاجئين الفلسطينيين، والذين يصنفون بفئة العسر الشديد. ولم يتمّ

[18] ماذا ينتظر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في ملف عقود الأونروا للاستشفاء مع المستشفيات في العام 2023، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2023/1/30: https://bit.ly/4cFmsZ0

[19] للاطلاع على التقرير كاملاً، انظر الموقع الرسمي للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

إضافة أفراد جدد على هذا البرنامج منذ العام 2016، بمبرر أنه ليس هناك من موارد مالية إضافية، بالرغم من زيادة شريحة العسر الشديد بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان منذ العام 2019.

وبعد المزيد من المطالبات والاحتجاجات من اللاجئين الفلسطينيين حول ضرورة زيادة المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية، اشترطت الأونروا أن يكون هناك تحقق رقمي إلكتروني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، كي يتمّ التأكد من وجود الأشخاص على قيد الحياة، أو ملا يزال يقيم في لبنان ولم يهاجر، كي يتمّ بعد هذا الإجراء العمل على زيادة المستفيدين من برنامج الشؤون الاجتماعية، لكن طلب التحقق الرقمي تمّ رفضه من عموم اللاجئين ومرجعياتهم السياسية خشية شطب العائلات المتواجدة خارج لبنان من سجلات وخدمات الأونروا لاحقاً، وتمّ استبداله ببرنامج تحقق آخر.

وكي تلبي الأونروا الحاجات المتزايدة للاجئين، في ظلّ ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وصولاً إلى **89%**، أطلق مديري الأونروا في مناطق عملياتها الخمسة نداء طوارئ[2120] في 19 /2023/1 قالوا فيه: "بصفتنا مديري شؤون الأونروا في سوريا ولبنان والأردن، فإننا نقدم هذا النداء الطارئ لعام 2023 الذي يحدّد الحد الأدنى من المساعدة المطلوبة للتخفيف من أسوأ آثار التدهور السريع في الحالة الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء في المنطقة"، مؤكدين الحاجة لمبلغ 3.780. مليون دولار لسنة 2023 لتغطية المساعدات الطارئة لـ 750,979,,1 لاجئ فلسطيني هم "الأكثر حاجة" في مناطق عملياتها الخمسة.

وبناء على نداء الطوارئ هذا فقد زادت الأونروا في لبنان عدد المستفيدين من برنامج العسر الشديد، حيث شمل هذا الإجراء الأطفال دون سن 18 من العمر، وكذلك المسنين الذين يتجاوز عمرهم 60 عاماً، شرط أن يكون مسجل ضمن المستفيدين من الخدمات الصحية لعيادات الأونروا في المنطقة، حيث تقدم أيضاً مبالغ مالية بقيمة 50$ كل ثلاثة أشهر، وقد أعلنت الأونروا في العديد من بياناتها بأن عدد من يستفيد من برنامج العسر الشديد وصل إلى 160 ألف فرد، أي تقريبا ما يوازي نحو 64% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لكن هذا المعيار لا يحقق العدالة باعتبار انه لم يُبنَ على مسح اقتصادي اجتماعي لتحديد حالات العسر الشديد الفعلية، بل اعتمد على الفئات العمرية للمستفيدين، مع أن هناك الكثير من اللاجئين

[20] للمزيد انظر الموقع الرسمي لوكالة الأونروا: https://www.unrwa.org/ar

[21] للاطلاع، انظر الموقع الرسمي لوكالة الأونروا.

خارج هذه الفئة العمرية يعانون من الأمراض وعدم القدرة على العمل أو تغطية نفقات علاجهم، وتمّ استثنائهم من هذا البرنامج.

خلال أعمال اللجنة الاستشارية لوكالة "الأونروا" نصف السنوية، أوضحت المديرة العامة لوكالة "الأونروا" في لبنان دورثي كلاوس، أن برنامج الشؤون الاجتماعية – حالات العسر الشديد يُقدم مساعدة مالية نقدية، كل ثلاثة أشهر لنحو 160 ألف لاجئ، بقيمة 80 مليون دولار كل ستة أشهر، معتبرة أن ذلك ليس كافياً، وسنسعى إلى استهداف الأكثر هشاشة من الأطفال، والنساء، ليتلاءم مع تداعيات الأزمة اللبنانية.

أما بالنسبة لبرنامج الإغاثة لنحوالي 27000 ألفاً من النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، والذين تراجعت أعدادهم خلال السنوات الماضية من مئة 100 ألف نازح إلى 27 ألفاً27000، بسبب الظروف الإنسانية الصعبة التي أرغمت معظمهم إلى الهجرة خارج لبنان. فملا يزال النازحون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان يقيمون في لبنان وفق:

1. إقامات مؤقتة تصدر من الأمن العام اللبناني تجدد كل ستة أشهر.
2. الإقامة لا تخولهم الدخول، أو الإقامة في المخيمات الفلسطينية، إلا بعد الحصول على تصريح من مخابرات الجيش،. يجدد أيضاً بين الحين والآخر.
3. هذه الإقامة تصنف وكأنها إقامة سياحية لا تخولهم العمل.
4. ليس هناك من حماية قانونية لهم، لأنهم معرضين للاعتقال، والتوقيف، والترحيل أحياناً في حال لم يتمكنوا من تجديد إقامتهم وتصاريحهم لأي سبب كان.
5. اشترطت الأونروا خضوعهم لبرنامج تحقق عبر تطبيق برنامج واتس آب (WhatsApp) كي تستمر بتزويدهم بالخدمات.

وكانت الأونروا قد اتخذت قراراً في مطلع العام 2022 بتخفيض المساعدات المالية والإغاثية للنازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان تحت مبرر نقص التمويل، حيث قررت إعطاء العائلة فقط 300$ سنوياً، بدلاً للإيواء، تصرف على دفعتين، بواقع 150$ للدفعة، بدلاً من مبلغ 100$ شهرياً، الذي كانت تتقاضاه العائلة. كماذلك خفضت من المساعدات الفردية من 27$ شهرياً للفرد إلى مبلغ 25$ فقط. هذا الواقع ضاعف من معاناة النازحين الفلسطينيين من سوريا بسبب ارتفاع إيجار المنازل، وكذلك ارتفاع تكاليف السلع والخدمات في لبنان.

وبسبب الاحتجاجات والضغوط من النازحين الفلسطينيين من سوريا قررت الأونروا تقدمة مبلغ 75$، ولمرة واحدة سنوياً لكل فرد منهم، كمبلغ إضافي للمبالغ المخصصة لهم شهرياً.

4.5. قطاع التوظيف:

تعتمد الأونروا في مليء الشواغر لديها في مختلف قطاعات الخدمات من خلال اعتماد نظام التوظيف وما يسمى بـ(وظائف مؤقتة غير محددة الأجل (fixed-term-employee))، أو بنظام عقود سنوية أو من خلال العمل المياوم (النظام اليومي daily paid).

فالآلية المعتمدة هي أن الأونروا تعلن عن حاجتها لموظفين، وتشترط في هذا الإعلان المؤهلات والخبرات المطلوبة، فضلاً عن خضوع المتقدمين لاختبارات خطية ومقابلات شخصية، ويتمّ إدراج الناجحين منهم في قوائم روستر Rooster له مدة زمنية محدودة لا يتجاوز الثلاث سنوات، يتمّ مليء الشواغر منها لاحقاً، إما بتوظيف البعض منهم في الشواغر، أو الاستعانة بهم بمليء الشواغر اليومية الطارئة، وقد تنتهي صلاحية الروستر دون أن تسنح الفرص للبعض منهم في العمل.

لكن إدارة الوكالة أقدمت مؤخراً على اتخاذ قرارات خطيرة وصادمة، تتعلق بالتوظيف بنظام العقود السنوية لمختلف الوظائف الإدارية والصحية في قطاع الخدمات، بدلاً من التوظيف بنظام fixed term، وكذلك تطبيق نظام العمل المياوم للمعلمين، والعمال، وما لهذا القرار من انعكاس سلبي على فرص العمل وعلى الأمان الوظيفي والاجتماعي للعاملين بالأونروا.

وقد كان لهذا القرار دلالات ومؤشرات سلبية بأن الأونروا تتجه لتقليص خدماتها بشكل تدريجي، على الرغم من حاجة اللاجئين لهذه الخدمات سواء في لبنان، أو في بقية الأقطار الخمسة.

ويُؤخذ على الأونروا في السنوات الأخيرة أنها ألغت كثيراً من عدد الوظائف، وجمدت البعض منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الأذنة والكتبة في المدارس والمراكز الصحية، فضلاً عن وظائف كبار المدربين، ونائب مدير مركز سبلين، وأمين المكتبة، وبعض الوظائف الأخرى الضرورية في مركز سبيلنسبلين. ، وفي مكتب لبنان الرئيسي أيضاً.

كذلكما أن هناك الكثير من الوظائف الشاغرة تقاعد موظفوها، ولا يتمّ توظيف أفراد جدد مكانهم (عُمّال النظافة في المخيمات) نموذجاً، حيث يتمّ مليء الشواغر من خلال برنامج المال مقابل العمل المدعوم من صناديق التنمية الألمانية GIZ وKFW.

كذلك استمرت العديد من الوظائف في قسم الهندسة شاغرة ولعدة سنوات، وكان يضطر رؤساء الأقسام إلى شغل أكثر من وظيفة، وتحمل أعبائها أكثر من وظيفة، ولم يتمّ توظيف موظفين جدد، إلا بعد ازدياد الضغوط والمطالبات من الجهات النقابية، والمرجعيات السياسية، والشعبية، حيث تمّ ملئ بعض الشواغر مؤخراً. كذلكما قررت إدارة الأونروا الجديدة مطلع العام 2023 توقيف العديد من المهندسين الذين كانوا يعملون بنظام العقود السنوية على المشاريع، تحت مبرر عدم وجود مشاريع إعمار في المخيمات.

وتعمل الأونروا في السنوات الأخيرة على تكليف رؤساء المناطق بتسيير أعمال أكثر من منطقة في حال مرض، أو سفر، أو استحق أحد رؤساء المناطق لإجازة سنوية، مما ينعكس ذلك سلباً على سرعة تلبية الخدمات الطارئة للاجئين، بسبب عدم تواجد رئيس المنطقة في مكتبه أو في المنطقة.

5.6. الأونروا والبنية التحتية في المخيمات الفلسطينية:

بالرغم من وجود أكثر من 5,500 منزل[22][23] معرضين للانهيار فوق رؤوس ساكنيهم في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان، إلا أن مديرة الأونروا في لبنان **دوروثي كلاوس** قررت إيقاف مشروع ترميم المنازل في المخيمات الفلسطينية في لبنان خلال العام 2023، مبررة أن عملية الإعمار والترميم يستأثر بها أشخاص نافذون في المخيمات، ولا تذهب هذه المشاريع للفئات المهمشة، لذا بتنا نسمع بين الحين والآخر سقوط سقف منزل هنا وهناك في المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولا تتمّ الاستجابة لنداءاتهم.

وتمّ تأكيد الأعداد الكبيرة للمنازل الآيلة للسقوط من خلال ما كشفته الناطقة باسم الأونروا في لبنان، السيدة هدى السمرا، التي قالت: "وفق الإحصائيات الأخيرة التي أجرتها الأونروا، هناك **5,500** منزلا في مختلف المخيمات اللبنانية بحاجة إلى ترميم". وأنه سبق، وأن تمّ ترميم **1,500** منزل فقط خلال السنوات الماضية، عازية التأخر في الترميم لعدم توفّر تمويل "لترميم المنازل" من الدول المانحة. وبالتأكيد فإن أعداد المنازل التي تحتاج إلى تأهيل في ازدياد مضطرد خصوصاً أن المخيمات الفلسطينية في لبنان تعاني من قيود منع إدخال مواد البناء إليها.

[22] المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2022/12/8، انظر: https://bit.ly/4cEoU1O

[23] للاطلاع على التقرير كاملاً، اضغط هنا

وكانت الأونروا خلال العام **2023** قد وجهت اهتماماتها ومشاريعها الهندسية والإنشائية إلى العمل على ترميم وتأهيل المدارس وتأهيلها، بالرغم من عدم أولويتها على المنازل التي تتساقط، ومن هذه المدارس:

- مدرسة دير القاسي صيدا.
- مدرسة السموع عين الحلوة –– صيدا.
- مدرسة قيساريا –الشبريحا.
- مدرسة جباليا – برج الشمالي .
- مدارس التركيب مخيم البداوي.
- استكمال بناء مدرسة جديدة في مخيم نهر البارد.

كما وعملت الأونروا على استكمال جزء من مشروع الصرف الصحي في مخيم الرشيدية (حارة نحف وجوارها)، وإعادة تأهيل البنية التحتية في مخيم البص للمرة الثالثة، وتأهيل آبار مخيم البرج الشمالي، وخزانات المياه في البداوي، ومخيم الرشيدية، ومخيم الجليل في بعلبك، وتركيب محطات كلور، وطاقة شمسية للعديد من مؤسسات وعيادات الأونروا بتمويل من جهات مانحة ك FDA الفرنسية وKFW الألمانية.

وهناك مشاريع ما زالت معلقة بدون تنفيذ، ومنها مشروع إنشاء مدرسة إضافية في مخيم البداوي للتخلص من نظام الدفعتين. لكن ملا تزال تواجه هذا المشروع مجموعة من العقبات منها:

1. أن فعاليات المخيم ترفض أن يتمّ إنشاء المدرسة في حرم مدرستي البطوف وكوكب، للحفاظ على الملاعب، وعدم نقلها إلى أسقف المدارس.
2. أنه لا توجد مساحات أخرى داخل المخيم أو بجواره المخيم.
3. عدم موافقة الأونروا على شروط السفارة الفلسطينية لبناء المدرسة في أراض مملوكة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
4. أن عقد استخدام مدارس التركيب (المزار ومجدو) في المخيم قد انتهى، والأونروا تفضل إنشاء مدرسة بدل الإيجار.

كذلكما لما تزال هناك مشاريع معلقة في المخيمات كمشروع تنفيذ السد البحري في مخيم الرشيدية، والذي بسبب تأخير تنفيذه انهار العديد من المباني على شاطئ البحر منذ العام 2020، بسبب المد البحري والعواصف العاتية، وملا تزال هذه المنازل بلا إعمار منذ ذلك التاريخ.

وقد لوحظ أن هناك توجه لدى إدارة الأونروا الحالية إلى توجيه الموارد المالية الخاصة بالإنشاءات إلى تركيب نظم طاقة شمسية للتخفيف من استهلاك المحروقات في مرافقها، ولكن هذه المشاريع ستكون بالأكيد على حساب مشاريع إعادة تأهيل وترميم المنازل في المخيمات وترميمها.

6.7. مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد:

ملا يزال نحو 700 عائلة من مخيم نهر البارد يعيشون خارج منازلهم في بيوت مستأجرة، بسبب تأخر عملية الإعمار حتى يومنا هذا، بسبب نقص التمويل. فالمبلغ المتوفر الآن هو 10 مليون يورو (نحو 10.8 مليون دولار)، والذي يكفي فقط لإعمار منازل لنحوالي 225 عائلة فقط حتى منتصف العام 2024، فالأونروا ملا زالت تحتاج إلى نحوالي 37 مليون دولار لاستكمال ما تبقى من منازل والتي تقدر بـ 9% من عموم منازل المخيم.

وتتمثل مشكلة إنهاء الإعمار بشكل أسرع بسبب الآلية المعتمدة، وبطئ تفاعل الجهات الاستشارية المعنية بملف نهر البارد، ومنها وكالة "الأونروا" ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وشركة "خطيب وعلمي" للمقاولات المعنية بوضع التصاميم والتنفيذ، والجيش اللبناني، ومديرية الآثار التابعة لوزارة الثقافة اللبنانية، والدول المانحة من أجل توفير التمويل اللازم لإنهاء الملف، فضلاً عن العثرات التي تتعلق بأذونات الإعمار التي يجب الاستحصال عليها من الدولة اللبنانية، حيث توجد بعض "البلوكات" لم يصدر فيها أذونات حتى الآن، ما جعل "الأونروا" تضطر لتوجيه الأموال الموجودة للعمل في "البلوكات" التي صدر فيها أذونات، كي لا يتمّ خسارة تلك الأموال، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، بلوك 68 وبلوك 60 وبلوك 66A66 وبلوك 57BK57 في انتظار استكمال الرخص الخاصة ببقية "البلوكات".

وبناء على هذا الواقع لما زالت الأونروا تدفع بدل إيجارات لنحوالي 480 عائلة ما تزال تنتظر عودتها إلى منازلها، كما وتلتزم بتعويض بدل الأثاث بعد استكمال إعمار المنازل. إلا أن الكثير من الاحتجاجات[24] الشعبية حصلت بين الحين والآخر أمام مكاتب الأونروا سواء في المخيم نفسه، أو أم في مدينة طرابلس احتجاجاً على ارتفاع إيجارات المنازل، بينما الأونروا لا تسدد سوى 75 دولار فقط شهرياً كبدل إيجار لكل عائلة.

[24] لمعرفة المزيد،موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2023/1/14: اضغط هنا https://refugeesps.net/p/23644

ومن الجدير بالذكر أن مخيم نهر البارد ملا يزال يعاني أيضاً من مشاكل نقص في المياه، خصوصاً أن المياه المتوفرة يغلب عليها طابع الملوحة بسبب قربها من البحر، فضلاً عن شكوى أهالي حي الكورنيش في المخيم من اختلاط مياه البئر المخصص للحي بمياه الصرف الصحي، والخشية من حصول أمراض وأوبئة، فضلاً عن شكوى الأحياء المجاورة لمخيم نهر البارد (أحياء المخيم الجديد) من نقص المياه الشديد، خصوصاً في فصل الصيف، واضطرار الأهالي إلى شراء صهاريج المياه الجوالة، والذي تصل تكلفة الصهريج الواحد مليون ليرة لبنانية (نحو 11 دولار)، لذا يعجز الكثير منهم توفيرها، بالإضافة إلى اضطرارهم لشراء مياه الشرب، والتي تكلّف العبوة سعة 20 لتر مبلغ 50 ألف ليرة لبنانية (نحو 0.55 دولار) ويرتفع الطلب عليها خلال الصيف نظراً لكثرة الاستهلاك.

وبسبب عدم وجود قوى أمنية فلسطينية داخل المخيم لضبط الأمن، يسود المخيم بين الحين والآخر بعض المشاكل الفردية، والتي تتسبب بوقوع بعض الإصابات الجسدية، نتيجة استخدام أدوات معدنية حادة وسكاكين بين فئات الشباب المتفلت، والذي يعاني من انتشار واسع للبطالة، وقلة فرص العمل. وقد تمّ إلقاء قنبلة يدوية[2625] في 2023/8/19، على مدخل السوق في المخيم أدت بتاريخ 2023/8/19 أدت إلى إصابة شخصين بجراح متوسطة.

ومن الجدير ذكره أن قلة فرص العمل دفعت بالعشرات من سكان المخيم للهجرة عبر مراكب الموت غير الشرعية العام الماضيخلال سنة 2023، وغرق الكثير منهم مع أفراد عائلاتهم مقابل شاطئ مدينة طرطوس السورية.

7.8. اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان:

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان بنحوالي 700,27, لاجئ، يعانون من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بينهم، والتي لامست نحوالي 90% في العام 2023، بسبب تخفيض الأونروا لمساعداتها للاجئين الفلسطينيين من سوريا، ولا سيما بدل الإيواء، وبدل الطعام والملابس، حيث تقدم للعائلة الواحدة مبلغ 150$ مرتين في السنة، و27$& للفرد الواحد بدل ملابس وطعام، في ظلّ عدم

[25] موقع سفير الشمال: إلقاء قنبلة على باب السوق بمخيم نهر البارد؛ 2023/8/19: https://2u.pw/1ItDOXn

[26] لمعرفة المزيد، اضغط هنا

السماح لهذه الشريحة من اللاجئين بالعمل. فهم يعتمدون بشكل كلي على الأونروا، وهذا الأمر زاد من معاناتهم في ظلّ ارتفاع إيجارات المنازل وفواتير الكهرباء، والطعام، والمواصلات، وغيرها.

كما ويستمر اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان بتجديد إقاماتهم لدى المديرية العامة للأمن العام اللبناني، أحياناً قد تكون سنوية، أو كل ستة أشهر، ومن يخالف تجديد الإقامة يُعدّتبر مخالفاً للأنظمة المرعية الإجراء في لبنان، ويتمّ توقيفه من الأجهزة الأمنية اللبنانية في أي لحظة، ولا يسمح له بمغادرة لبنان لاحقاً دون تسوية وضعه القانوني، ودفع غرامات مالية عن مدة المخالفة.

كما ويضطر اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان للحصول على تصاريح صادرة من مخابرات الجيش اللبناني كي يسمح لهم بالإقامة في المخيمات، والدخول إليها والخروج منها وإليها.

أما من ناحية توفير الخدمات الطبية لهم في لبنان، فهم يستفيدون من كامل خدمات الرعاية الصحية الأولية في العيادات، فضلاً عن خدمات الاستشفاء في المستشفيات الخاصة، لكن تبقى مشكلة تغطية فروق الاستشفاء، والتي تُعدّتبر كبيرة قياساً بعائلات مقيمة لا يسمح لها بالعمل، وتعتمد بشكل كلي على مساعدات الأونروا الدورية، والتي هي في حالة تراجع، فضلاً عن مرضى العمليات الباردة، التي يحتاجون لإجرائها في لبنان حيث يتمّ تغطيتها حسب تكلفة العملية في المستشفيات السورية، وكثيراً ما يكون هناك فرق كبير يتحمله اللاجئ الفلسطيني منهم في لبنان.

كذلكما يتمّ توفير الخدمات التعليمية للطلاب من النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان في مدارس الأونروا، وتدرج أسمائهم ضمن لوائح وزارة التربية اللبنانية، ويحقّ لهم التقدم للشهادات الرسمية اللبنانية شرط حصولهم على إقامة سارية المفعول في لبنان.

كما ويحق للطلاب الفلسطينيين السوريين الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة في لبنان، ويمكن للبعض منهم الاستفادة من المنح الجامعية التي توفرها الأونروا أو الجهات المانحة الأخرى، لكن بسبب ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي الخاص في لبنان، وارتفاع تكاليف المواصلات، يعجز الكثير من الطلاب من الالتحاق في الجامعات الخاصة، فيلجأ البعض منهم إلى المعاهد الخاصة، وقد يتسرب بعضهم إلى سوق العمل مبكراً.

الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عام 2023:

رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) ارتفاعاً في التوترات على صعيد الأحداث الأمنية التي حصلت خلال عام 2023 في المخيمات الفلسطينية، وقد كان أبرز مؤشر على ذلك ارتفاع عدد القتلى والجرحى خلال عام 2023العام المنصرم. وتعود أسباب ذلك الى المعركة التي حصلت في مخيم عين الحلوة بين حركة فتح وبعض المجموعات التي يطلق عليها اسم "الشباب المسلم".

فيما يلي جدول يبين عدد القتلى والجرحى في المخيمات الفلسطينية خلال عامي 20223–20232

السنة	إطلاق نار	إلقاء قنابل	الجرحى	القتلى
2022	26	4	25	3
2023	لا يوجد رقم دقيق بسبب أحداث مخيم عين الحلوة	لا يوجد رقم دقيق بسبب أحداث مخيم عين الحلوة	228	33
التغير النسبي	%++++	%++++	%912+	%1,100+

	مخيم عين الحلوة – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار– الجرحى– القتلى
1	2023/03/01 اطلاق نار من قبل المدعو "الخميني" على عنصر من حركة "فتح" يدعى "محمود زبيدات" ما أدى الى وفاته.[27]	مقتل العنصر بحركة فتح "محمود زبيدات" وسقوط 7 جرحى من بينهم مدنيون.
2	2023/03/02 إطلاق نار، تبين أن مصدره قيام شقيق القتيل محمود زبيدات (عنصر في حركة "فتح") بإطلاق النار في الهواء استنكاراً.[28]	لا إصابات
3	2023/03/18 اطلاق رشقات نارية كثيفة، وانفجار قذائف، ترددت أصداؤها في صيدا ومنطقتها والجوار، حيث أفيد بأن ذلك جاء ابتهاجاً بإنهاء أجواء التوتر التي سادت عين الحلوة بعد مقتل محمود زبيدات على يد الخميني.[29]	لا إصابات

[27] موقع يا صور، جديد أحداث عين الحلوة.. الكشف عن هوية قاتل العنصر في 'فتح' محمود زبيدات، 2023/3/2؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/Fh5hJaL/

[28] موقع يا صور، جديد أحداث عين الحلوة.. الكشف عن هوية قاتل العنصر في 'فتح' محمود زبيدات؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/Fh5hJaL المرجع نفسه.

[29] صيدونيا نيوز،؛ 2023/3/18لقراءة المزيد: https://2u.pw/QWLecVj

4	2023/7/29 قام المدعو "محمد زبيدات" الملقب بـ"الصومالي" بإطلاق النار على ثلاثة أفراد مقربين من "جند الشام"، في أثناء مرورهم في حي الجميزة.[30]	مقتل عبد الرحمن فرهود، وجرح عيسى جمال حمد، ومحمود خليل الملقب بـ"أبو قتادة"، وإصابة ثلاثة من الأطفال صودف مرورهم من هناك.
5	2023/7/30 اغتيال قائد قوات الأمن الوطني في منطقة صيدا العميد أبو أشرف العرموشي، وأربعة من مرافقيه. وأدت حادثة الاغتيال الى اندلاع الجولة الأولى من الاشتباكات منذ مساء يوم السبت 2023/7/29 حتى نهار الخميس 2023/8/3. [31] .	مقتل 12 لاجئ من سكان المخيم، وجرح 61، جريح أغلبهم من المدنيين، فضلاً عن تدمر عدد كبير من البيوت بشكل كلي أو جزئي.
6	2023/8/23 إلقاء قنبلة يدوية قرب مدرسة السموع التابعة لوكالة الأونروا[32].	لا إصابات
7	2023/8/30 إلقاء مفرقعتين وقنبلة يدوية في حي بستان القدس داخل مخيم عين الحلوة.[33].	لا إصابات
8	2023/9/2 انفجارين في مخيم عين الحلوة، تبيّن أنهما ناجمان عن إلقاء قنبلتين يدويتين بين مدرستي السموع وبيسان في حي الطوارئ.	لا إصابات
9	2023/9/7 اطلاق نار تبين انه ناتج عن إشكال عائلي في حي المنشية.[34]	لا إصابات
10	2023/9/11 إلقاء أكثر من قنبلة يدوية على محور حطين [35].	لا إصابات
11	2023/9/13 إلقاء قنبلة من حي التعمير تجاه مدرسة السموع. [36].	انتهاء الجولة الثانية من معركة عين الحلوة، ومقتل 16، وجرح نحولي 140.
12	2023/9 /18 إطلاق نار في مخيم عين الحلوة ناتج عن إشكال فردي قرب مسجد الجميزة عند الشارع التحتاني.[37].	لا إصابات

[30] "(شاهد): صافرات الإنذار تدوي في مخيم عين الحلوة ودعوة العقلاء لمنع الكارثة،" لقراءة المزيدمؤسسة شاهد، أيلول 2023: https://2u.pw/zM5zWAL

[31] مصدر سابقالمرجع نفسه.

[32] Anadole Agency – لبنان.. انفجار قنبلة قرب مدرسة للأونروا في مخيم "عين الحلوة"وكالة الأناضول للأنباء؛ 23لقراءة المزيد/2023/8: https://2u.pw/gxvIFqf

[33] موقع "النشرة،": 2023/8/30إلقاء قنبلة يدوية في حي بستان القدس داخل مخيم عين الحلوة؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/dU1AQ8P

[34] النشرة، 2023/9/7إشكال عائلي في عين الحلوة تخلله إطلاق نار; لقراءة المزيد: https://2u.pw/3PBpLVA

[35] موقع العهد، لبنان: 2023/9/11إلقاء أكثر من قنبلة يدوية على محور حطين في مخيم عين الحلوة؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/3JePwDy

[36] موقع طرابلس عاصمة الشمال–، 2023/9/13لقراءة المزيد: https://2u.pw/NcgG0Lx

[37] موقع صحيفة الديار، 2023/9/18صيدا أون لاين– إطلاق نار في مخيم عين الحلوة نتيجة إشكال فردي؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/ts6A4ub

13	2023/9/27 اطلاق نار ناتج عن إشكال فردي حصل في سوق الخضار.[38]	لا إصابات
14	2023/10/2 اطلاق نار في مخيم عين الحلوة ناتج عن إشكال تخلله اطلاق نار وقع بين أحد الأشخاص وسائق سيارة قرب عيادة الأونروا. [39]	لا إصابات
15	2023/10/9 اطلاق نار في مخيم عين الحلوة على مسيرة داعمة للمقاومة الفلسطينية بغزة.[40]	إصابة شخص ومقتل الشاب "صهيب طحيبش" عن طريق الخطأ
16	2023/10/26 سماع صوت اطلاق نار في مخيم عين الحلوة ودوي قذيفة أر بي جي.[41]	لا إصابات
17	2023/12/24 اطلاق نار في مخيم عين الحلوة من قبل مجهول.[42].	إصابة الفلسطيني (شريف. ص) بطلق ناري في يده.

وفيما يخص الأحداث الأمنية في مخيم عين الحلوة فكما ذكرنا آنفاً أن السبب الأساسي لارتفاع عدد القتلى والجرحى هو المعركة التي وقعت بين حركة "فتح" وما يعرف بـ "تنظيم الشباب المسلم"، نتيجة إقدام المدعو "محمد زبيدات"، الملقب بـ"الصومالي"، في 2023/7/29، بإطلاق النار على ثلاثة أفراد مقربين من "جند الشام"، في أثناء مرورهم في حي الجميزة مما أدى الى مقتل "عبدالرحمن فرهود"، وجرح "عيسى جمال حمد"، و"محمود خليل" الملقب بـ"أبو قتادة"، وإصابة ثلاثة من الأطفال صودف مرورهم من هناك؛ (2023/7/29) لتكون هذه الشرارة الأولى التي تسببت في المعركة. وفي اليوم التالي (2023/7/30) تمت عملية اغتيال قائد قوات الأمن الوطني في منطقة صيدا العميد أبو "أشرف العرموشي" وأربعة من مرافقيه، مما أدى الى انفجار الأحداث وتدحرجها، وبدئ معركة تعدّتبر هي الأكبر في تاريخ المخيم، ما دفع الأهالي، وبشكل خاصة أولئك الذين تقع بيوتهم في منطقة المعركة (التعمير، الطوارئ، السكة) الى النزوح من بيوتهم داخل المخيم والخروج الى المساجد التي فتحت أبوابها لاستقبال النازحين. استمرت أحداث المعركة لأكثر من أسبوع مع

[38] موقع نبض، 2023/9/27– سُمع صوت إطلاق نار في مخيّم عين الحلوة، تبيّن أنّه ناتج عن إشكال فردي حصل في سوق الخضار؛ لقراءة المزيد: https://nabdapp.com/t/125655462

[39] موقع ليبانون 24، إطلاق نار في مخيم عين الحلوة؛ 2023/10/2لقراءة المزيد: https://2u.pw/o5fG4oy

[40] وكالة قدس برس، 2023/10/10– وفاة فلسطيني متأثرا بجروحه بإطلاق النار على مسيرة بمخيم "عين الحلوة" أمس؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/kiUdWq7

[41] Tayyar.org – موقع التيار الوطني الحر، 2023/10/26لقراءة المزيد: https://2u.pw/Kmi3cPr

[42] النشرة– ، 2023/12/24جريح بإطلاق نار في مخيم عين الحلوة– لقراءة المزيد: https://2u.pw/lWLIrn4

السيطرة على مجمّع مدارس الأونروا الواقعة في مناطق النزاع، والتي اتُخِذَت كحُصون من قبل طرفي النزاع. وخلالطيلة فترة المعركة ظلّت أصوات الرصاص والقذائف الصاروخية تُسمع طيلة خلال ساعات الليل والنهار، ولم تقتصر على المخيم فقط، ولكن ترددت أصواتها وانعكست نتائجها على المدينة صيدا أيضاً، نتيجة إطلاق النار والقذائف بشكل عشوائي مما أدى الى سقوط إصابات في مدينة صيدا[43]، وإلى تعطل الحركة الاقتصادية، نتيجة إقفال عدد كبير من المحلات وتخوف العامّة من التحرك في أزقة وشوارع المدينة[44].

أحداث المعركة في مخيم عين الحلوة لم تقتصر على جولة واحدة من النزاع، فبعد الجولة الأولى من المعركة ساد هدوء حذر أجواء المخيم، مع الإبقاء على مظاهر التدشيم وانتشار المسلحين على الشارع الرئيسي في المخيم (الشارع الفوقاني)، وبين الأزقة، ورافق ذلك خروقات لقرارات وقف إطلاق النار التي دعت إليها الفصائل من قِبل بعض الأفراد غير المنضبطين.

ولكن ما لبث الهدوء الحذر حتى تحول الى عاصفة أخرى لتتجدد المعارك في المخيم في بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2023، ولكن هذه المرة بوتيرة أكبر وأوسع، لتدخل محاور جديدة على خط المعركة (محور البركسات الصفصاف، –ومحور حطين والرأس الأحمر،– ومحور التعمير والطوارئ). مما أدى الى نزوح عدد أكبر من الأهالي الى مدارس الأونروا (نابلس،– وعسقلان،– ولاحقاً سبلين) التي فتحت أبوابها في صيدا لاستقبال النازحين، وتقديم الخدمات الإغاثية لهم، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، في حين لجا البعض الآخر الى استئجار منازل منها ما كان قيد الإنشاء، حيث وصلت إيجارات البيوت الى 600$ و700$، في وقت لم يكن يتعدى متوسط دخل الفرد في حينها الـ 200$ جراء الأزمة الاقتصادية[45].

واستمرت التوترات في المخيم، بالرغم من المساعي العديدة الجادّة من الأطراف السياسية والدينية حتى أعلن المكتب الإعلامي لرئيس البرلمان اللبناني "نبيه بري" عن التوصل لوقف إطلاق النار في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، وذلك يوم الخميس 2023/9/14[46].

---

[43] النشرة– ، 2023/9/10إصابة مواطن برصاص طائش على طريق الغازية نتيجة الاشتباكات في عين الحلوة؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/7bdoCAD

[44] موقع صوت بيروت إنترناشونال،– تقرير مصور ، 2023/9/9: https://youtu.be/1AkdFFb50fc?si=LsfKWghDFgWYk9-q

[45] موقع مخيم الرشيدية– ، 2023/9/21منازل فارغة في عين الحلوة ولاجئون يبحثون عن مأوى!؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/3mwtFwy

[46] الجزيرة– ، 2023/9/14اتفاق جديد لوقف إطلاق النار في مخيم عين الحلوة؛ لقراءة المزيد: https://aja.me/f0xqhlhttps://2u.pw/YKli88z

وخلال جولةٍ ميدانية لفريق (شاهد) داخل المخيم تمّ رصد تدمر واحتراق عدد من البيوت والمحال التجارية بشكل كلي داخل المخيم في مناطق الاشتباكات، ونزوح عدد كبير من الأهالي من بيوتهم، خوفاً من تجدد المعارك أو نظراً لعدم وجود مكان صالح للسكن بعد إصابة منازلهم بالقذائف التي أدت الى تدمير منازلهم بشكل كلي أو جزئي، وذلك حتى نهاية العام 2023. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات والمنظمات قامت بتعويض بعض المتضررين جراء الاشتباكات بمبالغ مالية بسيطة، ولمرة واحدة، إلا أن هذه التعويضات لم تشمل المحال التجارية، ولا الأثاث، وإنما اقتصرت على تعويض بسيط لترميم البناء المصاب، وبالتالي لم يلبِ ذلك احتياجات المتضررين. فضلاً عن أن الأونروا قد علّقت العمل في مدارسها داخل المخيم منذ بداية العام الدراسي 2024/2023، ونقلت الخدمات التعليمية للطلاب من داخل المخيم الى مدارس الأونروا الواقعة خارج المخيم معتمدةً نظام الدوامين Double shift مما أدى الى تقليص الدوام الدراسي، وتكبد الأهل نفقات أكبر لتعليم أبنائهم. ولعل الأسف الأكبر من هذه المعارك هو ما أسفرت عنه من خسائر في الأرواح حيث بلغ عدد القتلى في هذه المعركة 29، ونحوالي 200 جريح.

يُذكر أن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) قامت من خلال فريق عملها برصد الأحداث ومتابعة مجرياتها أولاً بأول وإصدار تقرير[47] شامل يتضمن تفاصيل النزاع في مخيم عين الحلوة.

	مخيم الرشيدية – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار– الجرحى– القتلى
.1	2023/3/12 اطلاق نار كثيف في مخيم الرشيدية ولم تعرف الأسباب.[48]	لا إصابات
.2	2023/4/14 إصابة الشاب "م.ش" جراء إلقاء قنبلة وإطلاق نار في شارع السيسو بمخيم الرشيدية جنوب لبنان. وجرى نقله إلى خارج المخيم لتلقي العلاج.[49]	إصابة واحدة
.3	2023/5/14 إشكال فردي تخلله استخدام أسلحة حربية وقذائف صاروخية من نوع "B7"[50]	لا إصابات
.4	2023/5/16 اطلاق نار كثيف نتيجة إشكال بين عائلتين في مخيم	لا إصابات

[47] التقرير "صافرات الإنذار تدوي في مخيم عين الحلوة ودعوة العقلاء لمنع الكارثة،" مؤسسة شاهد، أيلول 2023: https://2u.pw/zM5zWAL

[48] موقع زين الوطن– ، 2023/3/12إطلاق نار في مخيم الرشيدية؛ لقراءة المزيد: : https://2u.pw/BEoVsb2

[49] موقع التحري نيوز، 2023/4/14–قنبلة وإطلاق نار في مخيم الرشيدية؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/sYj0aFH

[50] موقع سفير الشمال– ، 2023/5/14اشتباكات وإطلاق نار .... ماذا يحصل في "مخيم الرشيدية"؟، لقراءة المزيد: https://2u.pw/doDja7I

	الرشيدية.[51]	
.5	2023/11/4 إشكال فردي تخلله اطلاق نار وإلقاء قنبلة في مخيم الرشيدية.[52]	لا إصابات

	مخيم برج الشمالي – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار – الجرحى – القتلى
	2023/4/3 إقدام فلسطيني على اطلاق النار على أولاده ثم على نفسه، ما لبث بعدها أن فارق الحياة.[53]	قتيل و3 جرحى

	مخيم المية ومية – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار – الجرحى – القتلى
	29/3/2023 إشكال فردي وقع في مخيم المية ومية، تطور الى اطلاق نار.[54]	جريح

	مخيم برج البراجنة – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار – الجرحى – القتلى
.1	2023/5/13 إطلاق نار كثيف في مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية لبيروت، وبحسب شهود عيان في المنطقة أن الرصاص ناتج عن اشتباك بين طرفين.[55]	لا إصابات
.2	2023/7/05 سقوط قتيلين في منطقة برج البراجنة، بعدما اقدم المدعو ع.ح.س على إطلاق النار باتجاه كل من ح.ع، و م.ع من الجنسية الفلسطينية ومن سكان مخيم برج البراجنة، ما أدى الى وفاتهما.[56]	قتيلان
.3	2023/10/02 إشكال بين عائلتين في مخيم برج البراجنة تخلله اطلاق نار.[57]	جريح وتضرر للمنازل والمحال التجارية في المخيم.

[51] صفحة الوعد الصادق على منصة أكس، 2023/5/16– لقراءة المزيد: https://2u.pw/wzDESje

[52] "النشرة": ، 2023/11/4إشكال فردي تخلله إطلاق نار في مخيم الرشيديّة جنوب مدينة صور، لقراءة المزيد: https://2u.pw/z3uN1zV

[53] النشرة: ، 2023/4/3فلسطيني يطلق النار على عائلته وينتحر في مخيم البرج الشمالي قضاء صور، لقراءة المزيد: https://2u.pw/bwxQjiv

[54] "النشرة": ، 2023/3/29جريح جراء إشكال فردي في مخيم المية ومية تطور الى إطلاق نار؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/xzP0xYA

[55] موقع أخبار عربية: ، 2023/5/13إطلاق نار كثيف في مخيم برج البراجنة؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/nJKtndS

[56] موقع المركزية: ، 2023/7/5إشكال وإطلاق نار.. قتيلان عند مدخل مخيّم برج البراجنة!؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/djwflPG

[57] موقع تلفزيون الجديد: ، 2023/10/2إشكال بين عائلتين في مخيم برج البراجنة تخلله إطلاق نار؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/dXyIWtq

	مخيم البداوي – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار – الجرحى – القتلى
1	2023/02/17 أفادت معلومات عن قيام شخص بإطلاق نار داخل احد المحلات في مخيم البداوي على شقيقه وابنه، على خلفية إشكال عائلي[58].	جريحان
2	2023/05/06 إطلاق نار كثيف في مخيّم البداوي، نتيجة اشتباك مسلّح بين تنظيم "الجبهة العربية" و"حركه فتح". [59]	لا إصابات
.3	2023/10/03 اطلاق نار على مكتب تابع لفتح الانتفاضة من قِبل احد الأفراد لأسباب مالية.[60]	لا إصابات

	مخيم نهر البارد – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار – الجرحى – القتلى
.1	2023/1/27 وقوع إشكال بين شخصين في مخيّم نهر البارد، تطوّر إلى اطلاق نار من مسدس حربيّ.[61]	جريح
.2	2023/7/21 اطلاق نار اثر إشكال اندلع بين شخصين أحدهما من عائلة "الأشقر" وآخر من عائلة "طروية"[62]	جريح
.3	2023/8/18 أقدم المدعو "ش.ن" على اطلاق النار باتجاه شقيقه في مخيم البارد وإصابة بطلق ناري، ليتم نقل الشقيق الجريح الى المشفى للعلاج فيما فر مطلق النار الى جهة مجهولة.[63]	جريح
.4	2023/8/19 إلقاء قنبلة على باب السوق بمخيم نهر البارد أدت الى إصابة شخصين.[64]	جريحان

	مخيم صبرا وشاتيلا – الحدث الأمني	النتائج: الأضرار – الجرحى – القتلى
.1	2023/01/24 اطلاق نار في منطقة صبرا دون معرفة الأسباب.[65]	لا إصابات
.2	شهر أيلول 2023 اشتباكات في الحي الغربي لمخيم شاتيلا بين	لا إصابات

[58] التحري نيوز: ، 2023/2/17أطلق النار على شقيقه وابنه في مخيم البداوي ؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/mzGAJRM

[59] موقع لبنان24: ، 2023/5/6لبنان بالفيديو... إطلاق نار كثيف في مخيّم البداوي ومعلومات عن سقوط جرحى؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/h8Otvj5

[60] صفحة موقع Med news network على الفيسبوك؛ ، 2023/10/4لقراءة المزيد: https://2u.pw/GzgycLa

[61] موقع بيروت نيوز: ، 2023/2/27جريح بإطلاق نار في مخيّم نهر البارد؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/Y2CmZjY

[62] لاجئين موقع (بوابة اللاجئين الفلسطينيين): ، 2023/7/22مصالحة تنهي إشكالاً فردياً خلّف إصابتين في مخيم نهر البارد؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/a6rUnd0

[63] موقع صحيفة الديار: ، 2023/8/18في مخيم نهر البارد.. أطلق النار على شقيقه وفرّ؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/DG07X7I

[64] سفير الشمال: ، 2023/8/19إلقاء قنبلة على باب السوق بمخيم نهر البارد؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/1ItDOXn

[65] النشرة، 2023/1/24: إطلاق نار في منطقة صبرا؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/rZhhB0l

	عائلة الغوراني ورجال تاجر مخدرات.[66]	

[66] موقع جريدة المدن: ، 2023/9/27اغتصابات ودعارة بـ"صبرا".. ومقتل مطلوب ومعركة تجار مخدرات بـ"شاتيلا"؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/pRfJfvS

الأزمة الاقتصادية واللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2023:

يشهد لبنان، ومنذ نحو أكثر من أربع سنوات، أزمة نقدية واقتصادية تسببت بسقوط القطاع المالي والمصرفي الذي كان يُعدّ أحد أهم ركائز ودعائم الاقتصاد في البلاد. وقد أدت هذه الأزمة الى انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل سعر صرف الدولار الأميركأمريكي، إلى مستوى 90 ألف ليرة لبنانية، خلال سنة 2023، حالياً من 1,500 ليرة لبنانية في خريف 2019[67]، وسط عدم قدرة البنوك على ردّ الودائع الدولارية للمودعين، في ظلّ شح العملات الصعبة، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية في البلاد إلى مستويات قياسية متدنية. وبحسب مصرف لبنان فقد تراجعت قيمة احتياطات البلاد بالعملة الأجنبيّة، الى .28.9 مليار دولار أميركأمريكي في نهاية حزيران/ يونيو 2023، مقارنة بـ .39.36 مليار دولار أميركأمريكي في نهاية حزيران/ يونيو 2019، أي قبل أشهر قليلة من بداية الأزمة في لبنان.

خلال العام الماضي (2023) تقلّب سعر صرف الدولار في السوق السوداء تقلباً كبيراً فقد افتُتِح العام بسعر 44,000 ليرة لبنانية للدولار الواحد ثمّ بدأ يتصاعد تدريجياً ليصل إلى ذروته في شهر آذار/ مارس، حيث لامس الـ 140 ألف ليرة لبنانية (لساعات وجيزة) للدولار الواحد، ومن ثمّ تراجع مباشرةً قبل أن يُعاود تراجعه تدريجياً ليثبت على قيمة تتراوح بين 89 و90 ألف ليرة لبنانية مع نهاية العام 2023. وفيما يلي رسم بياني يوضح تقلبات سعر الصرف على مدار العام. ويرتبط هذا الارتفاع في سعر صرف الدولار في السوق بعلاقةٍ مباشرة مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي الذي ارتفع من 1,507 ليرة لبنانية الى 15,000 ليرة لبنانية في شهر شباط/ فبراير من العام الماضي2022.

[67] عربية موقع سكاي نيوز عربيةSky News، بعد 4 سنوات على أزمة لبنان.. ما الحل لنهوض القطاع المالي؟؛ لقراءة المزيد، https://2u.pw/2j36RF8 :2023/7/19

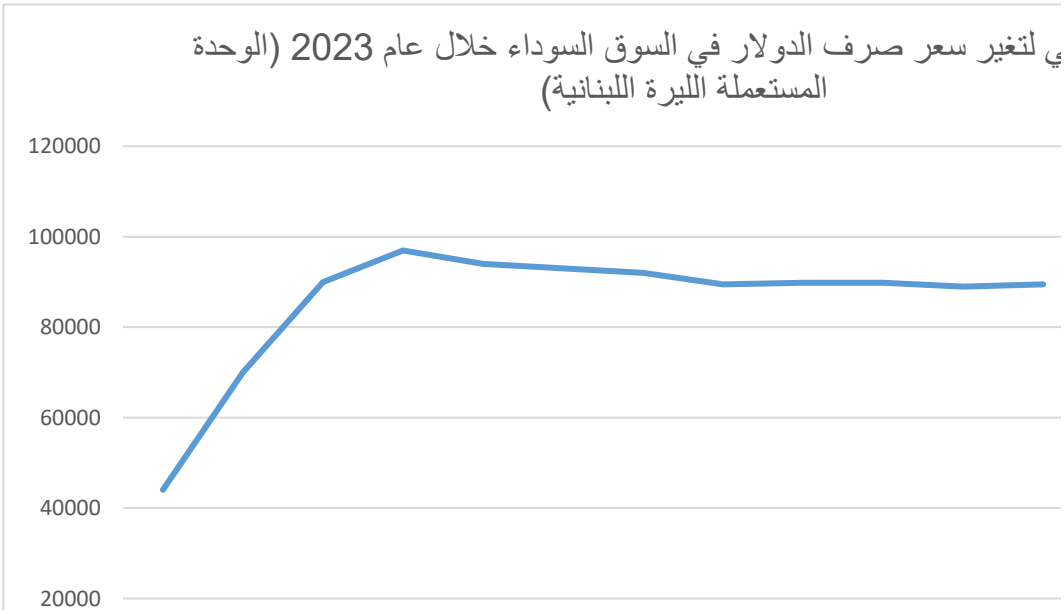

هذه الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان أثّرت بشكل مباشر على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون على امتداده في مخيمات الشتات وخارجها، بدءاً من مخيم الرشيدية جنوباً وصولاً الى مخيم نهر البارد شمالاً. الأزمة الاقتصادية ألقت بظلالها على الجميع دون استثناء فارتفاع الأسعار الذي شهده سكان لبنان لم يستثني أحداً، وبما أن اللاجئين الفلسطينيين هم الفئة الأكثر ضعفاً فهذه الأزمة زادتهم معاناةً فوق معاناتهم، وعليه، أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض كبير في مستويات المعيشة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. فقد انخفضت قيمة رواتب العاملين الفلسطينيين إلى حدّ كبير، كما وانخفضت قيمة المساعدات المالية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وقد أدى ذلك إلى زيادة الفقر والبطالة بين اللاجئين الفلسطينيين.

وبحسب تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في لبنان، فإن نحوالي نصف الأطفال من اللاجئين الفلسطينيين يعانون من القلق، و30% من الاكتئاب، وأوردت اليونيسف أن من أسباب ذلك الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها أطفال اللاجئين الفلسطينيين مما يؤثر سلباً على صحتهم النفسية.[68]. كذلكما أدت الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين، حيث يعيش أكثر من 77% منهم تحت خطّ الفقر. وقد انخفض متوسط الراتب الشهري من 500 دولار أمريكي في عام 2019 إلى 200 دولار أمريكي في عام 2023. وهو أقل من نصف الحدّ الأدنى للأجور في لبنان.

[68] يونيسف لبنان_ "محاصرون في دوامة الانهيار: الأعباء القاسية للأزمة في لبنان على الأطفال،" موقع يونيسف لبنان،– كانون الأول/ ديسمبر 2023؛ لقراءة المزيد: https://2u.pw/YREArNB

ونتيجة لذلك، يواجه اللاجئون الفلسطينيون صعوبات كبيرة في توفير الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم لأطفالهم. ووفق تقديرات ميدانية للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) فإن الأزمات المتتالية فاقمت من الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين من خلال المعطيات التالية:

- انخفاض يومية العامل المياوم الفلسطيني حيث أصبحت لا تتعدى 15$ دولار أمريكي.
- التقنين الدائم للكهرباء، وارتفاع تكلفة المولدات الكهربائية (الاشتراك)، وعدم قدرة عدد كبير من اللاجئين على تحمل هذه النفقات.
- قرارات الحكومة اللبنانية برفع الدعم عن المحروقات وعن الدواء.
- الانقطاع الدائم للمياه، بشكل خاص في التجمعات الفلسطينية، مما يدفع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في التجمعات الفلسطينية إلى طلب المياه على نفقتهم الخاصة بتكلفة عالية.
- تسرب عدد كبير من الطلاب الجامعيين من الجامعات بسبب عدم القدرة على تحمل النفقات والرسوم الجامعية.

وتستمر الأونروا في محاولتها التخفيف عن عاتق اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توزيع معونة مالية غير منتظمة للفئات الأكثر حاجة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من غير المسجلين في برنامج العسر الشديد "الشؤون"، بمبلغ 50$ للشخص الواحد من فئة الأطفال دون الثامنة عشرة، والمسنين فوق الستين عاماً. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة إلا أنها ليست كافية، ويجب أن تستكمل بتحسين مساعدة الـ 50 دولار لتشمل كافة أفراد العائلة، بالإضافة الى إلى توسيع دائرة الاستفادة من برنامج العسر الشديد. إضافة للأزمة الاقتصادية، يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان منذ فترة طويلة من الحرمان من مزاولة العديد من المهن كالطب، والهندسة، والمحاماة، والصيدلة، كذلكما يحرم الفلسطيني من حقّ التملك.

التزامات الجهات الفلسطينية السياسية والمجتمع المدني تجاه اللاجئين:

استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال العام 2023، نتيجة الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ سنوات. أمام هذا الواقع المليء بالتحديات المتجددة، لم تتغير سياسات الجهات الداعمة للفلسطينيين في لبنان، فالأونروا اقتصرت على المساعدات الدورية (– 33 دولار أمريكي للفرد الواحد كل 3 أشهر) – التي تقدمها لـ 61,076 لاجئ فقط، من خلال برنامج الأمان الاجتماعي، وتلك التي تقدمها لفئات محددة (– الأطفال دون 18 عاماً والمسنّين) – كل 3 أشهر بقيمة 50 دولار أمريكي

للفرد. من ناحية أخرى لم يختلف تعاطي السفارة الفلسطينية والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني مع اللاجئين، حيث اقتصر عملهم على توزيع مساعدات عينية من حين لآخر، وأيضاً إنشاء بعض المشاريع الصغيرة الداعمة للشباب والممولة من جهات مختلفة.

لم يكن واقع مخيم عين الحلوة الذي تعرض لاشتباكات عنيفة خلال العام 2023 بعيداً عما ذكر أعلاه، فعلى الرغم من الحالة الخاصة، والاحتياجات الاستثنائية للاجئين الفلسطينيين في المخيم، إلا أن الجهود التي بذلت كانت أدنى بكثير من تلبية حاجاتهم. فقد تعرض ألف 1000 منزلٍ تقريباً للضرر نتيجة الاشتباكات التي حصلت، 800 منزل دمّر بشكل جزئي، و200 منزل دمّر أو احترق بشكلٍ كامل. ووفقاً لمصادر ميدانية لمؤسسة (شاهد) فجلّ ما حصل عليه المتضررين في المخيم هو مبلغ 1,200 $ بدل إيجار لمدة 6 أشهر للذين تدمرت منازلهم بشكلٍ كامل، مقدمةً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس النرويجي للاجئين وجمعية نبع، إضافةً لإصلاح شبكة الكهرباء من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. من الجدير ذكره أنّ الفصائل التي سببت بهذا الدّمار لم تقدم أي تعويض مقابل ما قامت به تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

واقع المرأة الفلسطينية خلال عام 2023:

بدأ مشوار القهر والعذاب بكل ألوانه وأطيافه للمرأة الفلسطينية منذ العام 1948 ، حينما هاجمت عصابات الإجرام والتنكيل الصهيونية منزلها، وقتلت زوجها وأبنائها، أو سجنتهم، أو نكلت بهم وطردتهم الى إلى أصقاع الأرض... أو قتلت زوجها أو سجنته فأضحت الأم والأب في آن واحد، أضف إالى ذلك ما عانته في تلك السنين من إذلال لكرامتها الإنسانية، وانتهاك آدميتها وقهرها، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي المنافي، ودول الشتات.

في انتهاك سافر لكل الأعراف والقوانين والشرائع المعمول بها لجهة صون حقوق المرأة، فضلاً عن حقوق الإنسان. سنسلط الضوء في تقريرنا هذايلي عن واقع المرأة الفلسطينية في لبنان لجهة واقعها، والظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية. وما هي العوائق التي تحول دون حصولها على حقوقها والإجراءات الناجعة في سبيل تحصيل حقوقها وتحسين واقعها.

حقوق اللاجئات الفلسطينيات المنشودة في لبنان:

الحقّ في ضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية:

تعاني المرأة الفلسطينية في لبنان أولاً من التميز، والتهميش، والحرمان؛ كونها لاجئة محرومة من مجموعة كبيرة من الحقوق الحياتية والمهنية، وهي تشترك مع الرجل بهذا الواقع، ولكن بدرجة أكثر وأشد ، نظراً لطبيعة المجتمع الذكوري، إلى حدّ ما ، وغياب أنظمة قوانين لبنانيةه مُنصفة للمرأة، لجهة الأحوال الشخصية، فهي محرومة من ممارسة ما يقارب 70 مهنة في لبنان، من ضمنهم الطب، والهندسة، والصيدلة، والمحاماة، ويمنع عليها التملك، وبالتالي بحال استطاعت بعد بذل المزيد من الجهد أن تشتري منزلاً فهي لا تستطيع تملكه، ولا توريثه لأبنائها من بعدها.

الحقّ في ضمان حقوقهن القانونية:

إن المرأة الفلسطينية في لبنان تعاني من عوامل استلاب وفقد مركبة ومتداخلة، لجهة التحديد القانوني لشخصيتها الحقوقية، بين كونها لاجئة تخضع لقوانين اللجوء المتعارف عليها في الاتفاقيات الدولية، وبين إنسانيتها المرعية من حقوق الإنسان، واعتبارهن كفئة اجتماعية مهمشة، بل ومستضعفة.

إن هذا الواقع المظلم الصعب يجعلنا بأمس الحاجة أن نستنفر كل جهود المنظمات الإنسانية والحقوقية العاملة في لبنان من أجل تشخيص دقيق إنساني وقانوني لواقع المرأة، يكون مدخلاً جدياً، لتبني هذه القضية أمام المحافل الدولية، واعتبارها أولوية الأولويات. إن المرأة التي تعيش في ظروف لائقة وكريمة، وتحصل على حقوقها، هي الركن الأساس لقيام مجتمع حضاري، يتمتع بالرفاه، وحفظ الحقوق، وصون الكرامات.

الحقّ في السكن:

إأن حياة الفلسطينيات اللاجئات في المخيمات صعبة؛ وتفتقر إلى الحدّ الأدنى من شروط الحياة في أماكن لا تصلح أحياناً للسكن؛ من بيوت الزينكو والصفيح في مخيمات لبنان وغزة، وفي بيئة تفتقر إلى الشروط الصحية، وإلى الخدمات الضرورية التي تُعدّتبر شرطاً ضرورياً للحياة الإنسانية. هذه المشكلات هي إحدى سمات مخيمات لبنان؛ ونجدها في غزة، وفي حالات أقل في بعض مخيمات سوريا والأردن.

الحقّ في الحصول على العناية الصحية:

تواجه المرأة الفلسطينية صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب ارتفاع تكاليفها، ونقص المراكز الصحية في المخيمات الفلسطينية،. ونقص الأدوية والمعدات الطبي، وأيضاً نقص الكوادر الطبية المتخصصة.

وبالرغم من أن وكالة الأونروا كانت المزود الأساسي للرعاية الصحية للنساء، إلاى أن هذه الخدمات التي تقدمها تُعدّ غير كافية لتحقيق الرعاية اللازمة للمرأة الفلسطينية، فالعيادات الطبية مكتظة في أغلب الأوقات، مع وجود حاجة إالى زيادة في عدد الأطباء، والطبيبات النسائيات، واختصاصيي المختبرات، والحاجة إالى وجود الأدوية اللازمة في صيدليات عيادات الوكالة، حيث تتوفر الأدوية اللازمة فقط.

واقع الطفل الفلسطيني في العام 2023:

تُعدّتبر قضية الطفل الفلسطيني في لبنان أمرًاً يستحق الاهتمام والانتباه المستمرين من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية المعنية بحماية حقوق الإنسان. فالأطفال الفلسطينيون في لبنان يواجهون تحديات متعددة تؤثر على حياتهم اليومية، وتقدمهم الشخصي والتعليمي والصحي. تُعَدُّ مؤسستنا الحقوقية الرائدة في مجال الدفاع عن حقوق الطفل الفلسطيني في لبنان، وتلتزم بتوثيق وتقديم التقارير السنوية التي تسلط الضوء على الوضع الحالي لهؤلاء الأطفال وتقييم التحديات التي يواجهونها.

خلال عام 2023، واجه الأطفال الفلسطينيين في لبنان مجموعة من التحديات الهامة التي أثرت على حياتهم ومستقبلهم. من بين هذه التحديات:

1. **الوضع الاقتصادي الصعب** :: شهد لبنان استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية التي تأثر بها الطفل الفلسطيني بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر، والتشرد، وقلة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية.
2. **ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية**: :تعاني مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الاكتظاظ، ونقص في المساحات، والملاعب، وضعف البنية التحتية، ونقص في الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي، مما يؤثر سلبًاً على صحة وسلامة الأطفال.
3. **التحديات التعليمية**: : تواجه الأطفال الفلسطينيين في لبنان صعوبات في الوصول إلى التعليم النوعي، بسبب الأعداد الكبيرة من الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة، ونقص القرطاسية

والكتب، وارتفاع أسعار النقل والمواصلات، ولا سيما للعائلات التي تسكن خارج المخيمات؛ مما ينعكس سلباً على مستويات التحصيل العلمي للطلاب في المخيمات الفلسطينية عموماً، الأمر الذي أجبر بعض الأطفال إلى اللجوء لسوق العمل، والتقيد بقواعد العمل.

4. **الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي:** يعاني الأطفال الفلسطينيون في لبنان من تأثير الأوضاع الأمنية غير المستقرة في المخيمات، بسبب الاستقرار السياسي المتقلب، مما يؤدي إلى انعدام الأمان والاستقرار النفسي لهم.

واقع الأطفال وحرب غزة:

تسيطر مشاعر الحزن والألم على أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بسبب المشاهد اليومية المروعة التي يشاهدونها على وسائل الإعلام المختلفة، ومواقع التواصل الاجتماعي، التي تسلط الضوء، في هذه الأيام، عن ما يتعرض له أطفال فلسطين من قتل، وتشريد، في قطاع غز ة، منذ السابع من تشرين أول/10/7 2023؛ فمنذ أن أطلق الجيش الإسرائيلي حربه المستمرة والمتصاعدة على قطاع غزة، وما تخلفه من دمار وقتل وتشريد يومي، يتابع الأطفال الفلسطينيون اللاجئون في لبنان، فهم يتابعون، بقلق شديد، تداعيات هذه الحرب ونتائجها على الأطفال الفلسطينيين نظرائهم في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، ولا سيما موجة اعتقال الأطفال في الضفة الغربية بما فيها إعادة اعتقال الأطفال الأسرى المحررين وهدم المنازل وتجريفها، كل هذه المشاهد تسبب آلام نفسية وحزن للأطفال الفلسطينيين في هذه الأيام. من خلال القنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي، وما تنشره الصحف ووسائل الإعلام.

وما بين مشاعر الغضب والألم، وما بين الحزن والوجع، يرى الأطفال الفلسطينيون في لبنان مشاهد الدمار والموت والجرحى من الأطفال الفلسطينيين في غزة، فتذرف دمعاتهم، ويطلقون العبارات التضامنية، ويشاركون في المسيرات، والاعتصامات، والوقفات التضامنية مع أطفال غزة، ويرفعون اليافطات أمام المراكز الدولية والبعثات الدبلوماسية في لبنان، لكنهم يبقوا أطفالاً ليس باستطاعتهم التعبير عن مشاعرهم إلا من خلال تفاعلهم الإنساني ببعض الكلمات الرقيقة الممزوجة بدمعات العين، على أطفال يقتلون، ويشردون، وعالم لم يعد باستطاعته حماية الأطفال من عمليات القتل والإجرام.

أبرز التطورات في القضية الفلسطينية عام 2023:

في عام سنة 2023 أعيدت للقضية الفلسطينية حضورها، وبقوة، على الساحة الدولية، والإقليمية، والمحلية، حيث شهد العديد من التطورات في مختلف المنابر الدولية. فكانت سنة 2023 مثقلةً بالدماء والدمار، حيث ارتكب جيش الاحتلال أبشع المجازر، ودمّر كل مقومات الحياة في قطاع غزة خلال هجومهين شنهم على القطاع. كما وتمّ استخدام المدنيين كدروع بشرية في الضفة الغربية، وقُتل العشرات ميدانياً، واستخدام سياسة العقاب جماعي، والاستيطان الممنهج والمنظم في ظلّ حكومة يمينية متطرفة.

أولاً: على صعيد الهيئات والمنظمات الدولية:

أ. قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2023

رقم القرار	البند	التاريخ	الموضوع
A/RES/78/251	143	2023/12/22	الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 الباب 26 للاجئين الفلسطينيين
A/RES/78/192	-	2023/12/19	حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
A/RES/78/170	59	2023/12/19	السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
A/RES/ES10/22	5	2023/12/12	حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية
A/RES/78/121	72	2023/12/8	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
A/RES/78/78	50	2023/12/7	المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل.
A/RES/78/76	50	2023/12/7	عمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
A/RES/78/75	49	2023/12/7	ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها
A/RES/78/74	49	2023/12/7	تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين
A/RES/78/73	49	2023/12/7	عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
A/RES/ES-10/21	5	2023/10/27	حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية
RES/A/198/78	73	2023/9/5	تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، 2023

ب. قرارات مجلس الأمن الدولي:

رقم القرار	تاريخ القرار	المضمون
2720	2023/12/22	يدعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسَّع وآمن ودون عوائق ولتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية في قطاع غزة، ورفض التهجير القسري للسكان المدنيين، ويكرر تأكيد التزامه الثابت برؤية حلّ الدولتين.
2712	2023/11/15	يطالب بأن تمتثل جميع الأطراف بالقانون الدولي لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وخاصة الأطفال، ويدعو إلى إقامة هدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممددة في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كاف من الأيام.

ج. قرارات مجلس حقوق الإنسان:

السنة	عنوان القرار
2023	المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل 4 نيسان 2023
2023	حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره 4 نيسان 2023
2023	حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة 4 نيسان 2023

د. محكمة العدل الدولية

أكدت محكمة العدل الدولية في 20 /1/كانون ثاني 2023 أنها تلقت طلباً رسمياً من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إبداء الرأي والتبعات القانونية لاحتلال "إسرائيل" أراضي فلسطينية .. وأوضحت المحكمة في بيان المسائل التي طلبت فيها الأمم المتحدة الرأي؛ وهي:

1. التبعات القانونية الناشئة عن الانتهاك المستمر من قبل "إسرائيل" لحقوق الشعب الفلسطيني.
2. كيف ستؤثر سياسات وممارسات "إسرائيل" على الجانب القانوني للاحتلال؟ وما التبعات القانونية التي تترتب على جميع الدول والأمم المتحدة من هذا الوضع؟

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء الجمعة 2022/12/30 قد تبنت، في 2022/12/30، قراراً يقضي بالطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار المترتبة على انتهاكات "إسرائيل" المستمرة لحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير.

وفي 29 /12/كانون الأول 2023 رفعت جنوب إفريقيا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية، تتهم فيها "إسرائيل" بارتكاب "جرائم إبادة جماعية" في قطاع غزة، الذي يتعرض لحرب شرسة منذ 7 /10/من أكتوبر 2023. وقالت المحكمة إن "الطلب المقدم يتعلق بانتهاكات "إسرائيل" المزعومة لالتزاماتها، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة". واستمرت جلسات المحاكمة في إطار هذه القضية على مدار يومين، واستمعت إلى مرافعات جنوب إفريقيا فيما أصدرت قرارها بإجراء تدابير مؤقته خلال العام الحالي 2024.، إلى حين النظر في القضية.

ثانياً: على الصعيد الإقليمي:

1. قمة عربية إسلامية مشتركة:

القمة العربية الإسـلامية المشتركة غير العادية
Joint Arab Islamic Extraordinary Summit
Sommet arabo-islamique conjoint extraordinaire

في 2023/11/11 تشرين الثاني، استضافت الرياضُ قمَّة عربية – إسلامية غير عادية لمناقشة العدوان "الإسرائيليّ" على غزّة بعد أكثرَ من شهر على بدئه. وعلى الرغم من أنَّ الدافع لجمع القمتَين العربية والإسلامية، كان توحيد الجهود بهذا الخصوص وبشكل استثنائي.

وقد صدر قرار عن القمة مؤلفاً من ديباجةٌ استذكرت قرارات الأمم المتحدة السابقة بخصوص القضية الفلسطينيّة، و31 بنداً، دانَ أولها: "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وجرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية واللاإنسانية"، التي يرتكبها الاحتلال، ورفضَ ثانيها ذريعة: "الدفاع عن النفس" توصيفًاً لما سبق. ولعلَّ أبرز ما جاء في القرار هو البند الثالث الذي نصّ على: "كسر الحصار على غزّة، وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية"، تشمل الغذاء والدواء والوقود إلى القطاع "بشكل فوري"، ودعوة المنظمات الدوليّة إلى المشاركة في هذه العملية.

2. الاتحاد الأوروبي

دعا الاتحاد الأوروبي إلى وقف فوري للحرب الإسرائيلية على غزة، وفتح ممرات تسمح بتدفق المساعدات الإنسانية للقطاع المحاصر، في حين أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز رفض بلاده وقف إطلاق النار، بالرغم من الأصوات الكثيرة حول العالم التي ارتفعت للمطالبة بوقف المجازر الإسرائيلية المستمرة في القطاع. وأعرب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عن قلق الاتحاد البالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة.

ثالثاً: على الصعيد الميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

- يواصل الاحتلال الإسرائيلي شنّ غارات عنيفة على مناطق سكنية في قطاع غزة، أدت إلى مقتل استشهاد وإصابة الآلاف. وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت فرض "حصار كامل" على قطاع غزة، يشمل إغلاق المعابر، وحظر دخول الغذاء، والوقود، والدواء، وقطع إمدادات المياه، ورفض السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة، علماً أن الاحتلال كان قد أحكم الحصار على القطاع فعلياً منذ عام 2007، وتسبب ذلك بكوارث إنسانية كبيرة. ومنذ بداية العام 2023، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 تصعيدًااً خطيرًاً ومتصاعداً ضدّ السكان المدنيين شمل عمليات قتل بدم بارد، والاعتقال التعسفي، والاستيطان الممنهج، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتهويد للقدس، واقتحام المسجد الأقصى.
- أسفرت عملية عسكرية إسرائيلية في الضفّة الغربية المحتلّة في 2023/1/26 عن مقتل استشهاد 10 فلسطينيين، خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في مخيّم جنين للاجئين الفلسطينيين[69]. واسمرت مدينة جنين ومخيمها بؤرة ساخنة خلالطوال 2023، بسبب تكرار الاقتحامات الإسرائيلية أكثر من 16 مرة، وفق إعلام إسرائيلي، والتي أدت إلى استشهاد أكثر من 150 فلسطينياً من جنين ومخيمها (حتى 20 كانون الأول/2023/12).
- شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ في 2023/5/9 عدواناً على قطاع غزة، أسفر عن استشهاد مقتل 33 مواطناً، منهم 6 أطفال، و4 نساء، وإصابة 147 آخرين. وخلال فترة العدوان

[69] موقع فرانس برس، مقتل 10 فلسطينيين بنيران إسرائيلية، 202326/01/202326، للمزيد أنظر الرابط: https://2u.pw/ZjDNrx

الذي استمر 5 أيام أغلقت سلطات الاحتلال المعابر الحدودية مع قطاع غزة، ومنعت حركة الأفراد ودخول البضائع والسلع الأساسية.

- منذ بداية عام 2023 باشرت حكومة الاحتلال بسنّ سلسلة من القوانين التي استهدفت الأسرى لتنكل بهم، وقد طالت استهدفت عائلاتهم وأموالهم، وأصدرت مجموعة من الأوامر العسكرية والتعديلات على القوانين، والتي كان من ضمنها التعديل على قانون السجون، والذي خرق قرار المحكمة الإسرائيلية بتحديد حدّ أدنى للمساحة المعيشية لكل أسير، ونص على إمكانية احتجاز الأسرى بدون سرير في الحالات التي لا يمكن توفير السرير و لأقصر مدة ممكنة، الأمر الذي انعكس على الأسرى؛ وأصبح هناك اكتظاظ كبير في الزنازين، إضافة الى نوم الأسرى على الأرض. و نحو 11 ألف مواطن، تعرضوا للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيليّ خلال عام 2023، نصفهم بعد السابع من تشرين الأول2023/10/7 أكتوبر. . ولا تشمل معتقلي غزة بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وبلغت حالات الاعتقال بين صفوف النساء (300) حالة، والأطفال 1,085..
- تنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتداء على الممتلكات الثقافية والدينية في فلسطين المحتلة بما فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة؛ وذلك في إطار سياسة ممنهجة ومتعمدة للقضاء على الهوية الثقافية والروحية للمدينة، وبدعم ومشاركة شخصيات رسمية إسرائيلية. خلال عام 2023، رصد استمرار الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية حيث تتعرض المقدسات والكنائس والأديرة من اعتداء واقتحامات، والتنكيل بالمصلين وتقييد حرية عبادة، وإهانة رجال الدين والتعرض لهم، 24 اعتداء خلال عام 2023. كما وقالت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، تعرّض المسجد الأقصى للاقتحام من المستوطنين والجيش الإسرائيلي 258 مرة، فيما مُنع رفع الأذان 704 مرات بالمسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية. كما وتعرّض 388 مسجداً للتدمير في قطاع غزة خلال العام 2023".
- مسيرة داعمة للاستيطان الإسرائيلي، وذلك في 2023/4/10، من حاجز زعترة إلى مستعمروطنة "أفيتار"، المقامة على جبل صبيح في بلدة بيتا في الضفة الغربية، ورافقتهم وحدات من الجيش الإسرائيلي للمطالبة بإقامة المزيد من المستعمروطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة[70].

[70] فرانس 24، 10مستوطنون يتظاهرون قرب بؤرة استيطانية بالضفة الغربية المحتلة/2023/4، https://2h.ae/UdRq

شارك آلاف الإسرائيليين بقيادة سبعة وزراء على الأقل، بينهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وكلاهما من المستوطنين في الضفة الغربية، وما لا يقل عن 20 عضواً في الكنيست، بمسيرة داعمة للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة داعيةً إلى تسريع بناء المستعمروطنات، بالرغم من المعارضة الدولية والمخالفة القانونية[71].

- تعرض الصحفيون خلال 2023 لأكثر من 224 اعتداء، حيث استشهد أكثر من 90 من الصحفيين والعاملين في القطاع الإعلامي، منهم مصور قناة الجزيرة سامر أبو دقة، في استهداف لطاقمها جنوب قطاع غزة. وتمّ تدمير منازل 50 صحفياً واعتقال 48، وفق نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.

[71] Reuters, Thousands of Israelis march to illegal West Bank outpost as tensions mount,11/4/2023:, For more see the link, https://2u.pw/Pa61n4

التوصيات:

بعد أن تناول هذا التقرير واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل مفصل كما سبق ذكره، سواء بما يتعلق بواقعهم القانوني وعلاقتهم بالمؤسسات الرسمية، أو بما يتعلق بالتقييم الموضوعي لوكالة الأونروا. وبعد أن سلطت الضوء على الأزمة الاقتصادية، وانعكاس كل هذه التحديات على اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، وعلى المرأة والطفل الفلسطيني بشكل خاص.

إننا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) نؤكد على أن هناك جهات عديدة تتحمل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويجب أن تقف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية، وأبرزها: الحكومة اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية، ووكالة الأونروا، ووالمجتمع الدولي. وبناء عليه فإننا نوصي بما يلي:

أولاً بما يخص المجتمع الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية:

1. تسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال المتكررة، وكشف الحقائق للعالم. ويجب توثيق الانتهاكات، وجرائم الحرب في قطاع غزة، وتوفير الشهادات اللازمة للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي. وينبغي لمحكمة الجنايات الدولية أن تقوم بدورها في محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة.
2. العمل على إرسال لجنة دولية للاطلاع عن كثب على واقع الأسرى في سجون الاحتلال.
3. العمل على تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال.
4. التأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه أمام المحاكم الدولية.
5. ندعو الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من واجباته الدولية تجاه القانون الدولي الإنساني، بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المتضررين من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.
6. تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية الفلسطينية وتداعيات هذه الممارسات.

7. العمل على وقف مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال فرض عقوبات على المستعمروطنات الإسرائيلية، وتجريم التعامل وإنشاء في علاقات تجارية معها.
8. دعوة الأمين العام للأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة، الى اتخاذ خطوات عملية لمنع تكرار الاعتداءات على ألا يقتصر التحرك على التصريح بالإدانة والاستهجان.
9. القيام بخطوات عملية، وفقاً لالتزاماتها القانونية، من أجل إجبار سلطات الاحتلال على احترام اتفاقيات جنيف لعام 1949، ووقف جميع السياسات التي تنتهك حقوق الفلسطينيين واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لوقف السياسة الإسرائيلية الرامية الى تهويد الأراضي الفلسطينية وطرد أهلها الأصليين.
10. فرض عقوبات اقتصادية سياسية ودبلوماسية على الاحتلال من أجل وقف جميع أشكال العدوان.

ثانياً: بما يخص الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية والأهلية:

1. تعديل قانون العمل بشكل يُنصف اللاجئ الفلسطيني.
2. تعديل القانون الذي يحرم اللاجئ الفلسطيني من حقّ التملك.
3. تفعيل مجموعة العمل اللبنانية التي تعنى في "شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لجهة العمل والحماية الاجتماعية و"استراتيجية" الشباب" للاجئين الفلسطينيين "20252019–202519" التي أعدتها لجنة الحوار اللبناني– الفلسطيني للتخفيف من وقع التطورات ووطأة ما يواجهه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أعباء.
4. العمل على مسح الأضرار التي أصابت المنازل والمحال التجارية والسيارات، وسرعة إعادة إعمارها وتعويض أصحابها عن خسائرهم وإعادة الحياة الطبيعية.
5. العمل على تسهيل عودة النازحين من المخيم إلى منازلهم بأسرع وقت ممكن.
6. استكمال لجنة التحقيق لعملها لتحديد المتورطين في اغتيال العميد العرموشي ومرافقيه، وتسليمهم مع المسؤول عن مقتل عبد الرحمن فرهود الى القضاء اللبناني.

7. بقاء هيئة العمل الفلسطيني المشترك في حال انعقاد دائم لتنفيذ بنود وقف إطلاق النار وإزالة كل الذرائع المسببة للتوتر.

على صعيد استكمال بناء مخيم نهر البارد:

8. ضرورة العمل على حلّ مشكلة نقص المياه وملوحتها في المخيم.
9. ضرورة تسهيل أذونات الإعمار من مديرية الآثار ومن التخطيط المدني.
10. تحسين بدل الإيجار للعائلات التي لم يتمّ إعمار منا.
10. ~~11.~~ زلها حتى الآن بعد الارتفاع الكبير في إيجارات المنازل.

ثالثاً: بما يخص وكالة الأونروا:

1. زيادة المساعدات المالية للأونروا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.
2. زيادة فرص التعليم والتدريب للاجئين الفلسطينيين.
3. مضاعفة الأونروا لجهودها في سبيل توفير التمويل لإعادة إعمار ما تهدم من منازل ومدارس وغيرها.
4. ضرورة بذل الأونروا المزيد من الجهود لدى الجهات المانحة للحصول على أكبر عدد من المنح الجامعية للطلاب.
5. ضرورة بناء علاقة تبادلية بين الأونروا والجامعات للحصول على حسم على الأقساط للطلبة الفلسطينيين.
6. إعادة تفعيل الوظائف التي تمّ تجميدها في مختلف قطاعات عمل الأونروا.
7. ضرورة مليء شواغر الوظائف التي تقاعد شاغلوها.

على صعيد خدمات الإغاثة والشؤون الاجتماعية:

8. الحاجة لإضافة مستفيدين جدد على البرنامج بسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة وسط اللاجئين.

9. الحاجة لزيادة قيمة المساعدة المالية للفرد الواحد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية ورفع الدعم.
10. الحاجة لإعادة بدل الإيواء للنازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان كما كانت بواقع 100$ شهرياً.

على صعيد التعليم:

11. ضرورة التجهيز المسبق لانطلاق العام الدراسي.
12. ضرورة توفير القرطاسية للطلاب بكميات تكفيهم طيلة العام الدراسي.
13. العمل على تخفيض أعداد الطلاب في الغرفة الصفية لتحسين مستويات التحصيل العلمي.
14. العمل على تأمين مدرس بديل في حال مرض المدرس.
15. عدم هدر الأموال على برامج تدريب المعلمين وإنفاقها على تعيين موجهين للمراقبة والمتابعة.
16. السرعة في إعادة ترميم وتأهيل مدارس الأونروا في مخيم عين الحلوة وإعادة الطلاب إليها.
17. ضرورة توفير بدل نقل للطلاب الذين يسكنون في مناطق بعيدة ولا يوجد مدارس للأونروا لديهم.

على صعيد الخدمات الصحية:

د الخدمات الصحية:

18. الحاجة لتوفير أعداد كافية من الأطباء والممرضين في العيادات.
19. الحاجة لتوضيح حقوق وواجبات المريض في أثناء منحه التحويل للمستشفيات.
20. الحاجة لطباعة كتيب كدليل تحدد فيه المستشفيات المُتعاقد معها ومستوى الخدمة التي تقدمها، سواء كانت من المستوى الثاني أمو الثالث أوم الإثنين معاً.
21. الحاجة لزيادة تغطية أدوية وعلاج مرضى السرطان بسبب التكلفة المرتفعة والمتكررة.
22. الحاجة لتغطية صور الرنين المغناطيسي لجميع أعضاء الجسم وليس للبعض منها فقط.